د. جنان التميمي

النحو العربي

في ضوء اللسانيّات الحديثة

الفارابي
دار الفارابي

د. جنان التميمي

النحو العربيّ
في ضوء اللسانيات الحديثة

دار الفارابي

الكتاب: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة
المؤلف: د. جنان التميمي
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي بيروت - لبنان
ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 - الرمز البريدي: 2130 1107
www.dar-alfarabi.com
e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني 2013
ISBN: 978-9953-71-936-8

تقديم

تبدأ قصة تجديد النحو العربيّ منذ تحقيق الدكتور شوقي ضيف لكتاب ابن مضاء «الرد على النحاة»، علماً بأنّ أزمة النحو ليست وليدة العصر الحديث، بل كانت موجودة على وقت النحويين القدماء معاصرة لهم؛ نجدها متناثرة في كتب التراث تدعو لتيسير النحو وتتذمر منه ومن مسائله العويصة، حتى صار الناس يتندرون على النحويين ويسخرون منهم ومن حججهم، وضاق الشعراء بقيود النحو التي كبلتهم، ومن طريف ما يحكى في التذمر من مسائل النحو؛ قصة دَمَاث أبو غسّان صاحب أبي عبيدة حين قرأ النحو ودرسه إلى أن توصل إلى باب الواو والفاء من قول الخليل وأصحابه أن ما بعدها ينتصب بإضمار أن، فنبا فهمه عنها، فكتب إلى بكر بن محمد المازني، قصيدة فيها شكوى

مريرة يعرب فيها عمّا لقيه من تعب ونصب في قراءة النحو[1]:

تفكرت في النحو حتى مللت وأتعبت نفسي له والبدنْ
وأتعبت بكراً وأصحابه بطول المسائل في كل فنْ
فكنت بظاهره عالماً وكنت بباطنه ذا فطنْ
خلا أن باباً عليه العفاء للفاء ياليته لم يكنْ
وللواو باب إلى جنبه من المقت أحسبه قد لُعنْ
إذا قلت هاتوا لماذا يقال لست بآتيك أو تأتينْ
أجيبوا لما قيل هذا كذا على النصب؟ قيل لإضمار«أن»
فقد كدت يا بكر من طول ما أفكر في بابه أن أجنْ

ويقوم هذا البحث بمناقشة مشكلات النحو ودعوات تجديده. وأهم محاور دعوات التجديد: إلغاء العامل، والتجديد في الإعراب؛ في الفصل الأول. ويجيب الفصل الأول عن تساؤلين مهمين: هل أزمة النحو العربي من النحو ذاته أو من طبيعة اللغة العربية؟ وما الأسباب التي جعلت من النحو العربي معقداً مستعصياً على الفهم؟

ويستعرض الفصل الثاني أثر اللسانيات الحديثة في تجديد النحو في منظور النحو الوظيفي، والنحو التعليمي، والنحو

(1) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، أخبار النحويين والبصريين، ت. طه الزيني ومحمد خفاجي، مكتبة مصطفى الباني، ط1، 1955م، ص60.

الحاسوبي. في محاولة للإجابة عن تساؤلين مهمين آخرين: هل اللسانيات الحديثة قادرة على أن تغنينا عن النحو التقليدي؟ ثم هل من الضرورة تجديد النحو العربي بالاستفادة من معطيات اللسانيات الحديثة لتيسير النحو التعليمي ولحوسبة اللغة العربية؟

الفصل الأول

مشكلات النحو ودعوات التجديد

مشكلات النحو العربي

محاولات تجديد النحو

أهم محاور دعوات التجديد:

إلغاء العامل

التجديد في الإعراب

مدخل

يوجز ابن خلدون في مقدمته وصف نظرية النحو العربي ونشأته، أنه حينما خشي العرب من دخول اللحن لغتهم «استنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة المطردة شبه الكليات والقواعد التي يقيسون عليها سائر أنواع الكلام. ويلحقون الأشباه بالأشباه؛ مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات؛ فاصطلحوا على تسميته إعراباً وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً، وأمثال ذلك. وصارت كلها اصطلاحات خاصة بها، فقيّدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو»[1].

فالنحو العربي هو المستنبط من كلام العرب الذي تتبعه

---

(1) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد الحضرمي، المقدمة، دار القلم، بيروت، ط5، 1984م، ج1، ص546.

النحويون بالاستقراء ثم قاسوا عليه كلامهم. والإعراب تغير دلالة الكلمات تبعاً لتغير حركاتها، وموجب الإعراب هو العامل. ويعرّف الجرجاني النحو فيقول: «هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما»(1).

ويوضح الخليل أساس النحو العربي لديه حينما سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها»، وهذا دليل ملاحظته إلى ظاهرة اللغة وانتظامها في نسق معين. والخليل بتفكيره العلمي حاول التوصل إلى معرفة أسباب هذه الظاهرة وعللها بما توصل إليه تفكيره؛ ويوضح أنه متيقن من أن هذا البناء اللغوي يعتمد على براهين وأدلة منطقية. يقول الخليل: «واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال:

---

(1) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تح. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ ص 308.

«إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[1]. ولكنّ هذا لا يعني أن ما توصل إليه الخليل على الإطلاق يقين ثابت ونهائي. «فالعلم لا يعترف بشيء اسمه الحقائق النهائية التي تسري على كل زمان ومكان، بل يعمل حساباً للتغير والتطور المستمرّين؛ أي أن اعتماد العلم على أدلة مقنعة للعقل بصورة قاطعة، لا يعني أن الحقائق تعلو على التغيير»[2]، وهو ما أشار إليه الخليل بقوله: «فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها». ويؤكد محمد عيد أن التعليل الوصفي في اللغة يحققه استخلاص نظرية استقرائية يُعتقد أنها تفسر الظاهرة اللغوية... وفوق ذلك فإن فهم التعليل الوصفي يتفق مع منهج البحث العلمي، والاستدلال بالعلل ينتج برهاناً

---

(1) الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ت. مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط6، 1996 م، ص 66.
(2) فؤاد، زكريا، التفكير العلمي، عالم المعرفة، الكويت، 1978 م، ص39.

صادقاً إذا اعتمد على مقدمات يقينية مؤدية للعلم، أما إذا اعتمدت على مقدمات ظنية فإنه يؤدي لما يسمى بالسفسطة[1]. وهذا ما حدث للنحو العربي بعد أن داخلته الفلسفة وكثرت علله حتى ألفت كتب متخصصة في العلل، وأكثرَ النحويون من التفريعات والتأويلات، حتى استعصى على المعلمين قبل المتعلمين، ومقته العامة والخاصة، فتعالت الدعوات بتيسيره وتقريبه. وعدّ بعض اللغويين الدعوة لتجديد النحو اتهاماً ينقص من قدر النحويين القدماء، وأن هذه الدعوات ما هي إلا محاولة لتشويه اللغة العربية؛ ويجد عباس حسن أن ذلك من صروف الدهر التي تكالبت على النحو لإبراز عيوبه، ومالت عليه الأحداث؛ وأثقلت من حِمله ما كان خِفّاً، وزاحمته العلوم العصرية فقهرته، وخلفتْه وراءها مبهوراً. ونظر الناس إليه فإذا هو فى الساقة من علوم الحياة، وإذا أوقاتهم لا تتسع للكثير بل للقليل مما حواه، وإذا شوائبه التى برزت بعد كمون، ووضحت بعد خفاء – تزهدهم فيه، وتزيدهم نفاراً منه، وإذا النفار والزهد يكران على العيوب؛ فيحيلان الضئيل منها ضخماً، والقليل كثيراً، والموهوم واقعاً. وإذا معاهد العلم الحديث تزوَرّ

(1) انظر: عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989 م، ص 113.

عنه، وتجهر بعجزها عن استيعابه، واستغنائها عن أكثره، وتقنع منه باليسير أو ما دون اليسير؛ فيستكين ويخنع[1].

بينما يرى خليل كلفت أن النحو الذي نشأ باعتباره مدافعاً عن اللغة والدين وحارساً لهما ضد اللحن وأخطاره كان من المنطقي أن يفرض ديكتاتوريته وديكتاتورية علمائه، هذه الديكتاتورية التي كانت بحاجة لكي تتواصل إلى أن تمنع الاجتهاد وأن تستعبد علماء النحو أنفسهم، كما يفعل كل منع للاجتهاد، وكل قمع لحرية البحث العلمي. فكانت النتيجة المنطقية لكل ذلك هي انفصال النحو عن الحياة، وعن لغة الحياة؛ ويؤدي انفصال النحو عن لغة الحياة وتعاليه عليها مع إقفال كل باب للاجتهاد إلى خلق وَهْم مؤداه أن النحو علم عُلوي لا يتصل بالجماعة اللغوية ولا يحتاج إلى العودة المتواصلة إليها[2]. فنحن إذاً أمام مشكلة فكرية واجتماعية قبل أن تكون نقداً علمياً يسعى لتجديد النحو.

يستعرض هذا الفصل أهم المشكلات التي يشكو منها النحو العربي، ومن ثَمَّ أهم محاولات تجديد النحو ومناقشة أهم محاور دعوات التجديد من رفض لنظرية العامل وتجديد في الإعراب.

---

(1) انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، د ت. ص 4.

(2) كلفت، خليل، من أجل نحو عربي جديد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2008 م. ص 16.

مشكلات النحو العربي

تبرز أزمة النحو العربي من النحو ذاته حين صار نوعاً من التحليل الفلسفي الذي لا يراعي طبيعة اللغة. وقال بعض أهل الأدب: «كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين؛ فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من لا نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً، فأبو الحسن الرماني، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي»[1]. وقد جاءت بعض كتب النحو أشبه بالألغاز من أن تكون قوانين مستمدة من اللغة، بل إن بعضها سُمّي بالألغاز، فاستعصت على المعلمين والمتعلمين، ومن أهم المشكلات البارزة في نظرية النحو العربي:

1 - الاضطراب المنهجي في التقعيد الذي نتج من لجوئهم إلى

(1) الأنباري، أبو البركات، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تح. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط 3، 1985 م، ص 234.

المنطق، إذ ركزوا على النظرة المعيارية التي تعني محاولة الوصول إلى مجموعة من القوانين والضوابط المطَّردة، وفرضها على أهل اللغة، فاتخذوا القياس المنطقي لهم منهجاً وطريقاً من طرائق التفكير في النحو. والقياس في حد ذاته مبدأ مقبول مشروع في كل العلوم، شريطة أن يكون هناك توافق أو تماثل بين المقيس والمقيس عليه في السمات والصفات، ولكن النحويين بالغوا في تطبيق هذا المبدأ[1]. فقد استعانوا به في تسويغ أحكامهم الشاذة مثل إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب؛ ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم «أَلَمْ نَشْرَحَ»[2].

2 - كثرة العلل الثواني والثوالث أو العلة وعلة العلة؛ «واعتلالات النحويين على ضربين؛ ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب؛ كقولنا: كل فاعل مرفوع. وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً؟»[3]، كمن يسأل عن الرجل في (ذهب الرجل) لمَ رفع؟ فيقال: لأنه فاعل

(1) بشر، كمال، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، 1999 م، ص 140.
(2) الشرح: 1.
(3) السّراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988 م، ج 1، ص36.

مرفوع (وهذه العلة الأولى) فيقول: لم رفع الفاعل؟ فيقال: للفرق بين الفاعل والمفعول (هذه العلة الثانية)، فيقول: لماذا اختص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب؟ فيقال: لأن الفاعل قليل والمفعولات كثيرة فأُعطيَ الأثقل الذي هو الرفع الفاعل وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول؛ لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون. وقد توسّع بعض النحويين في العلل حتى تجاوزت العلل الثلاث، مثلما نجد عند أبي الحسن الورّاق الذي قد يحشد للحكم النحوي الواحد أكثر من ثلاث علل. «وقد يتعدى ذلك في بعض المواضع فيصل إلى العشر أو يزيد، ويكون عنده أحياناً توليد للعلل داخل الحكم الواحد فتصل إلى ست عشرة علة أو تزيد، وإمعاناً في التفصيل والاسترسال لم يكتف بتعليل موجود بل علل ما استعملوه، وما تجنبوه»[1]. وبعض النحويين يقتصر على العلل الأُوَل والثواني فقط؛ مثل أبي بكر السراج الذي يقول في مقدمة كتاب الأصول مكتفياً

(1) الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، تح.محمود جاسم الدرويش، الرشد، الرياض، ط1، 1999م، ص85.

بالعلل الأُوَل والثواني: «وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط وذكر الأصول والشائع لأنه كتاب إيجاز»[1].

3 – المبالغة في نظرية العامل اللفظي والمعنوي، ونسبة كل أثر لغوي إلى عامل وتنازعهم على ذلك، ومنه مسألة القول في عامل رفع الفعل المضارع؛ «فذهب أكثرهم إلى أنه يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة. وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم»[2] وتنازعهم على العامل في رفع المبتدأ. وإذا اجتمع عاملان على معمول واحد أيهما أولى بالعمل، وسمو ذلك باب التنازع في العمل. وقد ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين في قولنا: «أكرمني وأكرمت زيداً»، و«أكرمت وأكرمني زيد» إلى أنّ إعمال الفعل الأول أولى. وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى[3]. ويرى بعض الدارسين أن فكرة العامل

(1) السراج، الأصول، ج 1، ص36.
(2) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، دت.، ج 2، ص 551.
(3) المصدر السابق، ج 1، ص 8.

بريئة من كل ما ينسب لها من تعقيد، وأن المقصود منها التقريب والتيسير على الدارسين؛ حتى يسهل عليهم الربط بين اللفظ المعين وعلاقته بالألفاظ الأخرى، وما يترتب على ذلك من ضبط خاص لهذه الألفاظ[1].

4 - كثرة التقديرات، وهذا ناتج من تعسف النحويين في نظرية العامل أو القياس، لأنهم جعلوا سبب كل حركة إعراب عاملاً لفظياً أو معنوياً، ولا يكون دائماً في الكلام عامل ظاهر ملفوظ. ومن الصعب على النحويين أن يجدوا لكل حركة إعرابية عاملاً لفظياً يأتي قبلها، أو تستقيم لهم القاعدة دائماً ليقيسوا عليها، ولهذا لجأوا إلى التقدير في اختصاص أدوات الشرط بالدخول على الأفعال[2]؛ فإذا ذُكر لهم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ

---

(1) السّيد، عبد الرحمن، النحو العربي بين التطوير والتيسير، مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، ج 70، مايو- 1992 م، ص240.

(2) يقول ابن هشام أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١﴾ [الليل ١] إن صدورها في الأصل أفعال والتقدير وخلق الأنعام وأقسم والليل. ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. مازن المبارك، محمد علي حمد الله دار الفكر، دمشق، 1985 م، ج 1، ص439.

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾[1]. لماذا رُفع «أحدٌ» قالوا: هو مرفوع بفعل محذوف تقديره « وإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ». وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾[2] وسألتهم عن العامل الذي رفع كلمة «الشَّمْسُ» أجابوك: إنه فعل مستتر تقديره «كُوِّرَتْ» فتصبح الآية: «إِذَا كُوِّرَتِ الشَّمْسُ كُوِّرَتْ».

5 - الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى، ثم إعطاؤها من الاهتمام الكبير ما دعا النحويين إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها، بينما هو أداة من أدوات النحو المتعددة. وقد وقع النحويون ضحية اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا النصوص العربية تهمل الاعتماد على الحركة أحياناً فتضحي بها لأن المعنى واضح بدونها اعتماداً على غيرها من القرائن اللفظية والمعنوية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[3] فما الذي رفع «الصابئون»؟ والجواب أن قرينة التبعية لوضوحها أغنت عن قرينة العلامة الإعرابية[4].

---

(1) التوبة: 6.

(2) التكوير: 1.

(3) المائدة: 69.

(4) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 235.

6 - التمارين غير العملية التي صنعوها للدربة والرياضة اللغوية؛ من ذلك قول سيبويه: «وأما قول النحويين قد أعطاهوك وأعطاهوني؛ فإنما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه»[1]. يقول ابن جني: «وذلك عندنا على ضربين أحدهما الإدخال (لما تبنيه) في كلام العرب والإلحاق له به، والآخر التماسك الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه؛ الأول: نحو قولك: في مثل (جعفر) من (ضرب) (ضربب)»[2] إضافة إلى كثرة الشواهد الشاذة بين ثنايا كتب النحو، وذلك ما يؤكده محمد حسن شُرَّاب في مقدمة كتابه: «شرح الشواهد الشعرية، في أُمّات الكتب النحوية، 2007م». فقد وجد أنَّ الشواهد الشعرية لا تشملُ القواعدَ النحوية كلَّها، وأكثر الشواهد النحوية ما كانت موضع خلاف، أو فيما شذَّ عن القاعدة، أما المسائل المتَّفق عليها فقليلةٌ في الشواهد. وهذا ما يظهر بصورة جلية في كتاب: «الإنصاف في مسائل الخلاف» لأبي البركات الأنباري.

(1) سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1، دت.ج 2، ص364.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح.محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، دت. ج 3، ص 487.

7 - اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة، لأن النحويين القدماء حين قعّدوا قواعدهم أقحموا اللهجات العربية بصفاتها وخصائصها المتباينة، ونظروا إليها على أنها صور مختلفة من اللغة المشتركة، وهذا ما يراه مختار عمر[1] وعباس حسن، ولكن «إذا كان عباس حسن وأمثاله يعتبرون أن النحاة وسعوا في غير تبصّر مجال اللغة التي قنّنوها، فقد ذهب آخرون إلى اعتبارهم قد قصروا اهتمامهم على ظواهر لغوية معدودة ليست هي كل النحو بل لا تمثل منه إلا جزءاً يسيراً[2]؛ مثل تمام حسان الذي يرى أن النحويين اقتصروا على قبائل دون غيرها وأنهم وضعوا معايير خاصة للانتقاء»[3].

8 - تداخل المصطلحات وتعددها للمفهوم الواحد والتباسها؛ مما أدى إلى الاضطراب وعدم الوضوح. ومع أن المصطلحات قد اختلفت بين النحويين إلا أنها تتقارب في الدلالة اللغوية[4]، لكن

---

(1) عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب مع دارسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م، ص 146.

(2) المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1993 م، ص 109.

(3) انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 15.

(4) الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، ط1، 2001م، ص140.

الخصومة بين البصريين والكوفيين في رفضهم لمصطلحات بعضهم جعلت الأمر أكثر سوءاً. مثلاً نجد عند الكوفيين مصطلحات: (الترجمة، والتبيين، والتكرير، والمردود) كلها لما يسمى عند البصريين: (البدل)، وسيبويه يسمي (عطف البيان) بدلاً. ويُطلق الفراء (التفسير) على ما عُرف عند البصريين بمصطلح (المفعول لأجله) ويطلقه أيضاً على (التمييز)[1].

9 - القصور في تعريفات المصطلحات النحوية أو إهمالها، ويبدو هذا القصور ظاهراً في جل كتب النحو، حيث يلاحظ أنها جاءت أحياناً خاطئة أو متناقضة أو تصادفها بعض الاستثناءات. ومن الحدود ما تعلق تعلقاً كبيراً بالجانب المنطقي الأرسطي، مما جعلها ترد في ثوب اصطلاحي معقد، وأحياناً تفتقر إلى الوضوح والدقة، والدليل على ذلك ما نجده مثلاً في تعريف الاسم. يذكر الأنباري أن النحويين ذكروا للاسم حدوداً كثيرة تزيد على السبعين[2]. وقد أورد الزجاجي عدداً كبيراً من التعريفات المتشابهة والمتباينة التي يصف بعضها بالفساد،

(1) انظر: القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، 1981 م، ص 164.

(2) انظر: الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، تح. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1995 م، ص 33.

من ذلك: «حد الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به»[1]... وأما سيبويه فلم يحدّ الاسم حداً يفصله من غيره ولكن مثّل له فقال «الاسم: رجل وفرس»، وعلل النحويون بعده عدم تعريف الاسم بالحد بأنه «ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل»[2].

وهكذا نجد أن النحو العربي بالرغم من أنه علم مكتمل يسير على منهج علمي محدد، إلا أنه يعاني من بعض المشكلات الذاتية؛ من مبالغة في التعليلات التي لا طائل منها، أو التعسف في الاحتكام لنظرية العامل اللفظي؛ مما أدى بهم إلى كثرة التقديرات والتأويلات. واعتبار الإعراب هو كل النحو ودليل معانيه بينما هو أداة من أدواته المتعددة، وإدخال التمارين غير العملية للتباهي بالمهارات النحوية، إضافة إلى اختلاف أقوال النحويين في المسألة الواحدة، وتداخل المصطلحات وقصور تعريفاتها.

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص49.
(2) م.ن.

لقد أدرك النحويون القدماء صعوبة النحو على المتعلمين فألفوا المختصرات والمنظومات والشروح؛ محاولة منهم في تيسير النحو لطالبيه، ولكنها لم تخرج عن نطاق الشرح والاختصار والتقريب، واجتناب كثير من المسائل الخلافية. وهكذا خلت مؤلفاتهم من الإسراف في التفصيل والتفسير والولوع بالاستشهاد والاحتجاج والتعليل؛ ذلك أن همهم الوحيد هو تقريب النحو من المتعلمين. ومن الأمثلة على ذلك كتاب «الجمل» للزجاجي (ت238هـ)، و«الواضح» للزبيدي (ت 379 هـ)، و«اللمع» لابن جني (ت392هـ)، و«قطر الندى» لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)... الخ[1].

وقبل الشروع في عرض محاولات التجديد النحوي يجدر

---

(1) انظر: صاري، محمد، تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟، بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001 م، ص 191.

تحديد مصطلح التجديد بتعريف واضح، لأن المصطلحات في محاولات تجديد النحو تنوعت بين إحياء، وإصلاح، وتجديد، وتيسير؛ وقد كانت متداخلة، لا ضابط لاستخدامها[1].

ومفهوم تجديد النحو كما يراه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: «هو تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين. فعلى هذا، ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو، لا في النحو ذاته»[2].

وقد ارتبط تجديد النحو بالانصراف عن نظرية العامل، وإعادة

(1) الإحياء: ورد هذا المصطلح في الثلث الأول من القرن العشرين عنواناً لكتاب إبراهيم مصطفى (إحياء النحو). والإصلاح: ورد في أعمال وزارة المعارف المصرية، وردده عدد كبير من المهتمين في ميدان التعليم، وجاء الإصلاح عنواناً لكتاب عبد الوارث مبروك (في إصلاح النحو العربي). والتبسيط: ورد في الثلث الأول من القرن العشرين في مقال لحسن الشريف بعنوان (تبسيط قواعد اللغة العربية) نشر في مجلة الهلال العدد (46) عام 1938 م. والتجديد: ورد في منتصف القرن العشرين عنواناً لعدد من الكتب منها كتاب شوقي ضيف (تجديد النحو. والتيسير: ورد في ثنايا كتاب إبراهيم مصطفى، واستخدمه شوقي ضيف عنواناً لكتابه (تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً). (بسندي، خالد بن عبد الكريم، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية) مجلة الخطاب الثقافي، العدد الثالث، 2008 م).

(2) انظر: صاري، تيسير النحو موضة أم ضرورة؟، ص119.

تنسيق أبواب النحو، ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة وجديدة لها، وإضافة أبواب جديدة، فضلاً على حذف زوائد كثيرة في النحو العربي، ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات[1].

وكي يكون مفهوم التجديد أكثر وضوحاً، يجب علينا أن نفرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي؛ فالنحو العلمي: يقوم على نظرية لغوية تنشد الدقة في الوصف والتفسير، وتتخذ لتحقيق هذا الهدف أدق المناهج. فهو نحو تخصصي ينبغي أن يكون عميقاً مجرداً، يدرس لذاته، وتلك طبيعته. أما النحو التعليمي: فيمثل المستوى الوظيفي النافع لتقويم اللسان، وسلامة الخطاب، وأداء الغرض، وترجمة الحاجة. فهو يركز على ما يحتاجه المتعلم، يختار المادة المناسبة من مجموع ما يقدمه النحو العلمي، مع تكييفها تكييفاً محكماً طبقاً لأهداف التعليم وظروف العملية التعليمية. فالنحو التربوي يقوم على أسس لغوية ونفسية وتربوية، وليس مجرد تلخيص للنحو العلمي. فعلى هذا المستوى، ينبغي أن تنصب جهود التيسير والتبسيط [2]. وما يلاحظ على أكثر دعوات

(1) بسندي، خالد بن عبد الكريم، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، ص 8.

(2) انظر: صاري، محمد، تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ ص 119.

التجديد - خصوصاً الأولى منها -أنها اقتصرت على تجديد النحو التعليمي وتيسيره للتلاميذ.

ونجد أن دعوات تجديد النحو أو تيسيره تخلط بين هذين المصطلحين وأهداف تجديد كل منهما، فكل دعوة للحذف أو الإيجاز أو الشرح والتقريب هي دعوة لتيسير تعليمية النحو وليست تجديداً في علم النحو.

ودعوات تجديد النحو أكثر من أن تُعرض في هذا البحث الموجز. وقد استثنيت منها الكتب التي اعتمدت على الإيجاز والحذف أو تنسيق قواعد النحو في جداول، أو الاقتصار على تغيير الكلمات في الشواهد فيضعون مكان (زيد)؛ (محمد)، ومكان (ضرب)؛ (شرب). ومن أبرز الدعوات التي أفرد مؤلفوها كتباً تستقل بموضوع تجديد النحو العربي أو تطويره أوتيسيره أو نقده وتحليله:

1 - ابن مضاء القرطبي (ت592 هـ)، في كتاب: (الرد على النحاة) حققه الدكتور شوقي ضيف لأول مرة عام (1947م)[1]. ويعتمد رد

(1) يقول محمد عابد الجابري إن كتاب ابن رشد سابق زمنياً لكتاب ابن مضاء الذي يرجع تأليفه إلى سنة 580هـ أي إلى ثلاثين سنة بعد كتاب ابن رشد، والمشروع الذي اقترحه هذا الأخير يختلف تمام الاختلاف عن مشروع ابن مضاء، بل هو يتجاوزه إلى درجة تصبح المقارنة بينهما ممتنعة. وابن

ابن مضاء على النحاة في رفض نظرية العامل فيقول في مقدمته: «وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه (ضرب).. وهذا بيّن الفساد»[1]. كما دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء القياس والتمارين غير العملية، ومنع التأويل والتقدير في العبارات.

2 - إبراهيم مصطفى في كتابه: (إحياء النحو 1937م). ويبنيه أيضاً

= رشد (ت595 هـ/ 1198م) معاصر لابن مضاء ألّف كتابه (الضروري في صناعة النحو) (1155م / 550هـ) وفكرته كما يقررها ابن رشد في مطلع كتابه: «الغرض من هذا القول أن نذكر من علم النحو ما هو كالضروري لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب في كلامهم ويتحرى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعي وأسهل تعليماً وأشد تحصيلاً للمعاني» فهو يندرج تحت كتب النحو الوظيفي. (انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ت.منصور علي عبد السميع، دار الفكر العربي، ط1، 2002م، ومحمود السيد، ابن رشد والضروري في صناعة النحو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ع. 8، ج. ص639).

(1) ابن مضاء، الرد على النحاة، ت. شوقي ضيف، دار المعارف، 1982م، ص76.

على رفض نظرية العامل والتوسع في الإعراب التقديري. ويرى أن علامات الإعراب يجب أن تدرس على أنها علامات للمعاني. وهو يقرر أن الضمة عَلَم الإسناد ودليل على أن الكلمة مرفوعة، يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها. والكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة، ولا يخرج كل منهما عن هذه إلا أن يكون في بناء أو إتباع. وللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الكلام؛ فالفتحة عنده لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية.(1)

3 - شوقي ضيف، في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن مضاء مؤيداً له في آرائه وداعياً إلى الاستجابة لدعوة ابن مضاء ووضع تصنيفاً جديداً للنحو في كتابه: (تجديد النحو)، (1982م)، وأهم أسس تجديد النحو في كتابه:

---

(1) انظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1922م، ص 50.

- إعادة تنسيق أبواب النحو.
- إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، وحذف أبواب كثيرة لها علاقة بهذا الباب.
- الإعراب لصحة النطق.
- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة.
- حذف زوائد كثيرة.
- استكمالات لنواقص ضرورية.

4 - تمّام حسّان، دعا لتجديد النحو في كتابيه: العربية بين المعيارية والوصفية (1958م)، واللغة العربية معناها ومبناها (1973م). وانتقد في كتابيه تقديس القواعد النحوية بعد أن كانت خاضعة للنص. ويؤيد ابن مضاء في رفضه للعامل ويرى ألّا عامل في اللغة، والمقصود من أي حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص، والشرط الوحيد في كل ذلك أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب[1]. واتبع تمام حسان المنهج الوصفي في دراسته للغة في كتابه: «اللغة العربية معناها ومبناها»، ويعدها أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار

(1) انظر: حسان، تمام، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م، ص49.

اللغوية بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني[1]. ويرى أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ للقضاء على خرافة العوامل النحوية، والتعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها بصورة أوفى.[2]

5 - مهدي مخزومي، في كتابه: «في النحو العربي نقد وتوجيه، 1964م»، ويرى أنه ليس من وظيفة النحويّ أن يفرض على المتكلمين قاعدة، ولا أن يخطئ لهم أسلوباً؛ لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية، وأن تيسير النحو لا يقوم على الاختصار، ولا على حذف الشروح النحوية والتعليقات والحواشي التي تملأ بطون كتب النحو؛ ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو من خلال إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي وموضوعاته. وأهم هذه الإصلاحات، وأولاها بالعناية؛ تخليص النحو مما علق به من شوائب وفلسفة حملتها فكرة العامل، تلك الفكرة التي حرفت النحو عن مساره، فتحول شيئاً فشيئاً إلى درس ملفق غريب، ليس فيه من سمات

---

(1) انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2004م، ص10.
(2) م.ن.، ص 189.

الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله، مما أصبح به النحو درساً في الجدل يعرض النحاة فيه قدراتهم على التحليل العقلي[1]. وينتقد المخزومي الاتجاه القديم في الدرس النحوي؛ فكل النحو أسس على أصول غير سليمة، وكل شيء تحدث عنه القدماء لا صلة له بالدرس اللغوي أو النحوي. ويرى أن الدرس النحوي ينبغي أن يعالج جانبين مهمين: الجملة من حيث تأليفها ونظامها، وما يعرض على الجملة من معان تؤديها؛ كالتوكيد وأدواته. وهو يتبع إبراهيم مصطفى في أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة، وليستا أثراً لعامل من اللفظ؛ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الكلام؛ والفتحة لا تدل على معنى، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب.

6 - إبراهيم السامرائي، في كتابه: «النحو العربي نقد وبناء، 1968م» أبطل مسألة العلة والعامل، وأخذ بالمنهج الوصفي في دراسته للغة، واستفاد من دراسة تمام حسان في كتابه الأصول، وقد قسم كتابه إلى قسم لغوي يدرس أصوات العربية والكلمة وبناءها والأسماء وما تشتمل عليه، وقسم نحويّ يدرس أنواع

(1) انظر: مخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، ط2، 1986م، ص15.

الجملة والأفعال وأنواع الإعراب والمرفوعات والمنصوبات والجر والتوابع، ويقول إنّ هذه هي المواد التي ينبغي لطالب النحو أن يتزود بها، ولكن ذلك لا يغني عن معرفة النحو القديم معرفة جيدة تقف على الأصول والفروع، وعلى الأساليب التي درج عليها الأقدمون[1].

7 - عبده الراجحي، في كتاب: «النحو العربي والدرس الحديث، 1979م»، ويشير فيه أننا في حاجة ملحة للبحث في منهج النحويين، والبحث عن منهج نحوي جديد، وأن الذي لا شك فيه أن رفض الجديد من منطلق الجهل به شيء لا يقبله العلم ولا تقبله الطبيعة الإنسانية[2]. ويناقش الكتاب ملابسات نشأة النحو العربي واختلاطه بالفقه وأصوله، ثم يعرض موقف المنهج الوصفي من هذا النحو، ثم يفرد فصلاً كاملاً لقضية صلة النحو العربي بالمنطق الأرسطي، وأخيراً يعرض أصول نظرية النحو التحويلي وطريقته في التحليل، ثم الجوانب التحويلية في النحو العربي.

8 - أحمد عبد الستار الجواري، في كتاب: «نحو التيسير

(1) السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، 1968م، ص10.

(2) الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1997، ص6.

1984م». وقد انتقد مبالغة النحويين في الاهتمام بالتقدير والعوامل وما يتبع ذلك من تكلف في التأويل وتعسف في التقدير، ولكنه لا يجد أن البحث في عوامل الإعراب وفي أسباب ظواهره عملاً عقيماً على الإطلاق، ولا هو معدوم الفائدة في حدّ ذاته، ولكنه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية[1]. وانتقد الجواري اتخاذ النحويين الأمثلة المصنوعة التي ليست من كلام العرب، وغلبة المنطق، وتأثرهم بالفقهاء في استخدام القياس والإجماع، وتجاهل طبيعة البحث اللغوي الذي يعتمد على البحث والاستقراء والملاحظة واستخلاص النتائج. ودعا إلى إعادة استخلاص القواعد النحوية من النصوص الموجودة بين أيدينا من عصور الاستشهاد التي أقرها النحويون.

9 - عبد القادر الفاسي الفهري، «اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، 1985م» يدعو إلى الاستفادة من النظريات اللسانية الحديثة في تجديد النحو ضرورة التزام المنهج العلمي السليم في انتقاد التراث أو وصف الظواهر اللغوية، ويقدّم في كتابه نماذج تطبيقية للغة العربية مستفيداً من النظريات اللسانية الحديثة

(1) الجواري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، المجمع العلمي العراقي، 1984م، ص49.

التي تحولت إلى العناية بالنحو على وجه الخصوص، ويمكن أن يؤخذ كتابه كمادة أولى أو نظرية تستثمر في حصر أهداف كتاب مدرسيّ لقواعد اللغة العربية[1]. ويجد أن النحو التقليدي لا يزودنا بكل ما نحن في حاجة إليه، بل لا نحتاج بالضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، «وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أيّ امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال»[2]. ولكن يمكن ذكر آراء النحويين القدماء على سبيل الاستئناس.

10 – أحمد عبد العظيم عبد الغني، في كتاب: «القاعدة النحوية، دراسة نقدية تحليلية، 1990م»، ويوضح في هذه الدراسة مدى فقد صناعة النحويين لمبدأ اطراد القوانين ونقض بعضها بعضاً، واصطدام القاعدة مع ما أسست من أصول، ورتب البحث تبعاً لأبواب النحو التقليدي مناقشاً صور العلاقات بين القواعد والأصول والاستعمال، ومتبعاً نهج تمام حسان في كتابه الأصول؛ ويقرر أن النحويين لم يلتزموا بأصول الصناعة وضوابط العلم، وأن

(1) الفهري، عبد القادر الفاسيّ، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، ج 3، دار توبقال، الدار البيضاء، ط4، 2000 م، ص 32.
(2) المرجع السابق، ص 61.

قواعد النحو العربي متناقضة، ويثبت ذلك بالتحليل والنقد في باب البناء والإعراب والتعريف والتنكير والضمير والتنوين والتوابع والرتبة، مبيناً وجود قواعد وأصول تنقضها قواعد وأصول، وقواعد وأصول لا يؤيدها الاستعمال[1].

11 - يوسف الصيداوي، يعيد صوغ قواعد اللغة العربية في كتاب: «الكفاف، 1999م»، ويدعو إلى قراءة التراث واستلال القاعدة خالصة من كل ما يحيط بها من تشعّب الآراء. ويؤكد الصيداوي أن النحو لا ييسّر، وأن الذي يستطاع إنما هو إعادة صوغ القاعدة، وأن قواعد اللغة كما يقول مستغنية عن النحو استغناء الماء عن تحليل عناصره. وكتابه عرض لقواعد العربية تامة غير منقوصة استخلصها من خلافات النحويين وتنازعهم[2].

12 - زكريا أوزون في كتابه: «جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام 2002م» يطرح عدداً من الأسئلة يحاول الإجابة عليها؛ هل قواعد اللغة العربية منطقية؟ وهل قواعد اللغة العربية عقلانية؟ هل يتقن ناطقو اللغة العربية قواعد لغتهم؟ ولماذا أخفق

---

(1) انظر: عبد الغني، أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة، القاهرة، 1990 م، ص13.

(2) انظر: الصيداوي، يوسف الكفاف، دار الفكر، دمشق، 2006 م، ط 2، ص 28.

ويخفق الطلاب -على اختلاف مستوياتهم العلمية - بفهم وتطبيق قواعد النحو العربي؟ ثم لماذا نشأت اللهجات العربية في مختلف أرجاء الوطن العربي ولم تعتمد قواعد اللغة العربية؟ وهل نجح سيبويه وأتباعه وكل أهل مدارس النحو في عقلنة قواعد اللغة العربية؟. ويرى المؤلف إنّ قواعد العربية لم يضعها العرب «والسبب ببساطة يعود إلى إنّ سيبويه -كونه فَارسي الأصل - قام بوضع قواعد لأمثاله في ذلك الوقت كي لا يلحنوا في لفظ كلمات اللغة العربيّة»[1]. وبينما يجد أكثر دعاة التجديد أن صعوبة النحو تكمن في المبالغة في إخضاعه لمقاييس المنطق يجد أوزون أن النحو العربي غير منطقي البتة. ويتبع أوزون أسلوباً ساخراً مستفزاً من معطيات النحو العربي[2]، ولم يلتزم في نقده بأي منهج علمي محدد.

---

(1) أوزون، زكريا، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، رياض الريس، بيروت، ط1، 2002م، ص 17.

(2) يقول أوزون معلقاً على قول امرئ القيس:

لــه أيطلا ظبي وساقـا نعامـةٍ   وإرخـاء سرحـان وتقريب تتفـل

«إذا نجح القارئ في فك رموز ومعاني تلك المفردات والكلمات وجد نفسه أمام صورة رائعة من أفلام الكارتون في أيامنا هذه والتي يمكن للكومبيوتر أن يرسمها لنا لإمتاع أطفالنا. تخيل حصاناً له خاصرتا غزالٍ وساقا نعامةٍ وجري الذئب أو الثعلب (جامع الأوصاف) ولعل في فيلم (حرب النجوم) ما يوضح الفكرة التي نحاول شرحها». ص 20.

13 - **خليل كلفت**، في كتابه: «من أجل نحو جديد، 2008م» الذي يحاول فيه إثبات خطأ تقسيم الجملة العربية إلى جملة اسمية وجملة فعلية، كما يفعل النحو العربي. وهو ينتهي إلى أن الجملة العربية الواحدة تنقسم إلى «ركنين» وحيدين هما المسند إليه (الفاعل) والمسند (الخبر)، وإلى أن المسند هو كل ما نثبته للمسند إليه أو ننفيه عنه، أي كل ما يرد في الجملة غير المسند إليه. ويناقش الكتاب مفهوم «المسند إليه» الذي يشمل كل ما يسمى بمرفوعات الأسماء باستثناء الخبر. ويناقش ما يسمى بالأفعال والحروف الناسخة؛ ويمكن القول إن إصلاح مفهوم الخبر في النحو العربي هو المحور الحقيقي لهذا الكتاب. ولأن الخبر هو كل ما نثبته للمسند إليه أو ننفيه عنه، شاملاً كل عناصر الجملة غير المسند إليه، صار من الضروري التوصل إلى مفاهيم ناجعة عن عناصر الجملة التي يتكون منها الخبر، وهى الفعل والمفعول به ومتمم الفاعل ومتمم المفعول به والظرف[1].

14 - **رابح بو معزة**، في كتاب: «تيسير تعليمية النحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور النظرية اللغوية، 2009م»

(1) انظر: كلفت، خليل، من أجل نحو جديد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2008 م، ص 5.

والكتاب يدرس النحو التعليمي وتطويره في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة. وهو يبحث في صور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية. ويؤكد على أن يمتلك معلم النحو الخبرة الكافية بنظام اللغة المراد تعليمها وكذلك طرائق تحليلها، وأن يكون على قدر كاف من الاطلاع على ما جدّ في اللسانيات الحديثة. يقول: «فأردنا أن يكون القدر الكافي من الاطلاع موصولاً أساساً بالكفاية اللغوية[1] والتبليغية التي هو منوط بإكسابها متعلميه، انطلاقاً من أن فروع اللغة جميعها متضافرة ومتعاونة على الغرض الأصلي منها، وهو إقدار المتعلم على أن يستخدم اللغة استخداماً صحيحاً للإفهام والفهم»[2]. ثم يذكر كيفية الوصول إلى الكفاية التبليغية

(1) الكفاية اللغوية كما يعرّفها تشومسكي «هي معرفة المتكلم المستمع المثالي للغة» أي القدرة التي يمتلكها المتكلم المستمع المثالي للغته، والتي تخول له إنتاج عدد لا حصرله من جمل لغة بيئته الأولى اعتماداً على الإمكانيات الكامنة عنده، حتى إنه يستطيع بالمختزن الذي لديه أن يفهم جملاً ووحدات إسنادية لم يسبق له أن سمعها أو قرأها. وهي المعرفة التي لكل من المتكلم والمستمع. وهذه المعرفة متمثله في مجموعة قواعد لغوية عامة متشكلة في ذهن الإنسان، وهي التي تمكنه من اكتساب أية لغة بشرية على وجه الأرض. (بومعزة، رابح، ص34).

(2) بومعزة، رابح، تيسير تعليمية النحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور النظرية اللغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2009 م، ص34.

والأداء الكلامي الذي يجب على معلم النحو أن يتسلح به. ويقدم مشروعاً مقترحاً لتيسير النحو في دروس الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية.

إضافة إلى هذه الكتب التي دعت لتجديد النحو أو نقده وتيسيره، أكّد كثير من اللغويين والباحثين على أهمية النظر في النحو العربي وحل إشكاله في ثنايا كتبهم ومقالاتهم؛ من ذلك، مختار عمر في كتابه: «البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، 1971م» محمد شوقي أمين، في مقاله: «نحو تيسير النحو، 1977م» وكمال بشر في كتاب: «اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، 1999م». كما ظهر عدد من الدراسات التقيمية لمحاولات تجديد النحو تتبعتها بالنقد والتحليل. وانبرى للرد على دعاة التجديد كثيرون؛ بل لقد كانت سجالاً بين المجددين والتقليدين، وعدوها طعناً في ميراث السلف وكأنه غير قابل للنقد. وافتقرت مناقشة تجديد النحو للمنهج الموضوعي وصارت ميداناً للتراشق بالتهم أحياناً؛ وخير مثال على ذلك الرد على كتاب «إحياء النحو» للدكتور محمد عرفة الأستاذ بجامعة الأزهر في كتابه: «النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة»[1].

(1) في رده على إبراهيم مصطفى يقول محمد أحمد عرفة وقد عزم على نقد =

= الفكرة وترك صاحبها في بداية كلامه: «وأنه مدرك مذاهب النحاة على ما هي عليه من حق وسمو، وإنما شوهها ومسخها عن علم، ونسب للنحاة التقصير عن علم وانتحل مذاهبهم عن علم، وحاربهم بها عن علم بأنها من أسلحتهم وأفسد ما أفسد من قواعد اللغة عن علم وعن قصد، وآمنت أن الدكتور طه حسين حينما أثنى على الكتاب كان متآمراً مع المؤلف على إخفاء الحق وستر الواقع للطعن في ميراث السلف والإعلاء من شأن تفكيرهم الحديث» (عرفة، محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، د.ت. ص 11) وهذا الاقتباس مثال صريح على ردود الفعل تجاه تجديد النحو أو محاولة المساس به، وكأن للنحو حراساً يذودون عنه من المعتدين، وصارت المسألة خارج نطاق العلم ومنهجه.

ـ إلغاء نظرية العامل

يعرّف الجرجاني العامل بقوله: «العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[1]، وهو نوعان، لفظي ومعنوي: «وإنما قال النحويون عاملاً لفظياً وعاملاً معنوياً؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمراً قائم. وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم»[2].

ويقسم الجرجاني العامل اللفظي إلى سماعي: وهو ما صح أن يقال فيه: هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك أن تتجاوزها، كقولنا إن الباء تجر ولم تجزم وغيرهما. أو قياسي: وهو ما صح أن يقال فيه كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، كقولنا غلام زيد لما رأيت

---

(1) الجرجاني، التعريفات، ص139.
(2) ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص109.

أثر الأول في الثاني وعرفت علته قست عليه ضرب زيد وثوب بكر. والعامل المعنوي هو الذي يظهر أثره على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود له في ظاهر القول. وهي موضع اختلاف كبير بين النحويين. وتقع العوامل المعنوية عند البصريين في شيئين؛ رافع المبتدأ، ورافع الفعل المضارع، وعند الأخفش رافع الصفة(1).

ويرى النحويون أن العامل اللفظي هو الأصل لأنه الأقوى، لأنه محسوس يدرك بالسمع، ولذا دخل جميع أبواب النحو فمنه: الأفعال، والحروف، والأسماء. لكنها ليست متساوية في العمل؛ فعلى حين أن الأفعال هي العوامل الأصول، فإن القسمين الآخرين فرعان لها، «بل يوجبون تعليل عمل الاسم والحرف، ويبني النحويون على أصالة عمل الفعل وجوب انحطاط الاسم والحرف عن الفعل إذا عملا تحقيقاً لفرعيتهما»(2).

ويرفض ابن مضاء نظرية العامل، ويدعو إلى تخليص النحو العربي منه. ويجد أنه مما يستغني النحوي عنه، ولكن النحويين أجمعوا على الخطأ فيه «من ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض

---

(1) انظر: عمايرة، خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، 1985م، ص 60.

(2) انظر: الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط1، 2001م، ص81.

والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي ومعنوي»[1]. ومذهب أهل الحق في نظره أن ما ادّعى النحويون من أن حركات الإعراب من أثر العامل إنما هو من فعل الله، ولو نسبت للإنسان كسائر أفعاله الاختيارية كما قال ابن جني. ويسخر ابن مضاء من النحويين بعد أن يورد أراءهم في العامل فيقول: «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل»[2]. ويرى شوقي ضيف أن ابن مضاء، بتأثير من نزعته الظاهرية، ردّ بهذا الكتاب على نحاة المشرق[3].

ويوهم ابن مضاء القارئ بأن ابن جني يرفض نظرية العامل بذكره لقوله: «ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»[4]، بينما واقع كُتُبِ ابن جني يعارض هذا الكلام بل وسياق الكلام الذي اقتبسه ابن مضاء يثبت عكس ذلك؛ ومن كلام ابن جني الذي يدل على تأييده لنظرية العامل النحوي؛ يقول: «وإنما نقول في رفع المبتدأ إنه إنما وجب ذلك له من حيث كان مسنداً إليه عارياً من العوامل

(1) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص76.
(2) م.ن.، ص78.
(3) ضيف، شوقي، مقدمة كتاب الرد على النحاة، ص16.
(4) ابن جني، الخصائص، ج 1، ص110.

اللفظية قبله فيه وليس كذلك الفاعل لأنه وإن كان مسنداً إليه فإن قبله عاملاً لفظياً قد عمل فيه»[1] وقوله: «إنّ الأسماء لا تنتصب إلا بناصب لفظي، فكذلك الأفعال لا تنتصب إلا بناصب لفظي، فأما من ادعى انتصاب شيء من الكلام بالمعنى دون اللفظ فقد وجب عليه من إقامة الدلالة على ذلك»[2].

ويصل ابن مضاء إلى أن النحو العربي لا يحتاج إلى ما سماه النحويون بالعامل؛ ولكن الفاعل مرفوع لأنه فاعل والمفعول منصوب لأنه مفعول، وكلها متعلقة بالفعل لأنها مثل المجرورات. فهو بذلك فقط يرفض ما اصطلح عليه النحاة بمسمى العامل، ولكنه لا يلغي عمله ويعد المعمول متعلقاً في قوله: «وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلّا في أن أقول: علّقت، ولا أقول: أعملت»[3].

ويذكر تمام حسان سبب رفضه للعامل: «إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر يعنى أولاً وآخراً بالإجابة عن «كيف؟» تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن «الماذا؟» تتم هذه الظاهرة

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج 1، ص196.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، دار القلم، دمشق، 1405هـ/ 1985 م، ط 1، ت.د. حسن هنداوي، ج 1، ص 276.

(3) ابن مضاء، الردّ على النحاة، ص94.

أو تلك، لم يعد هذا منهجاً علمياً، بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر». ويعلق عبد القادر الفاسي على ذلك بقوله: «إن تمام حسان لا يدلنا على مرجع في الموضوع نسترشد به، لأن هذا شيء «معروف» كما يقول. وطبعاً نحن لا نعرف هذا، بل نعرف عكسه، ونعرف أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال بل تبحث في الكيف وفيما وراء الكيف. فأين هذا العلم «المعروف» كما يعرفه تمام حسان؟» [1] ويؤكد ذلك أنه لا يكون النشاط العقلي للإنسان علماً بالمعنى الصحيح، إلا إذا استهدف فهم الظواهر وتعليلها، ولا تكون الظاهرة مفهومة إلا إذا توصلنا إلى معرفة أسبابها. ومعرفة أسباب الأشياء إرضاء للميل الفطري لدى الإنسان الذي يدفعه إلى البحث عن تعليل كل شيء. ومعرفة أسباب الظواهر هي التي تمكننا من أن نتحكم فيها على نحو أفضل[2]. والعامل تفسير وتعليل للظاهرة اللغوية التي توصّل النحويون إليها باستقراء لغة العرب، وهي مقبولة صحيحة ما لم يقدم غيرهم تفسيراً آخر أفضل

---

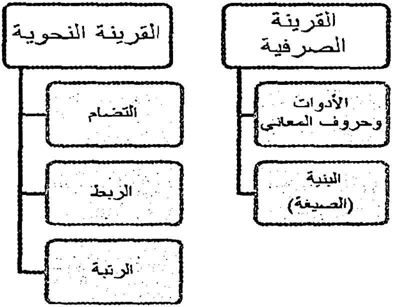
(1) الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ج 3، ص 58.
(2) انظر: زكريا، فؤاد، التفكير العلمي، ص32.

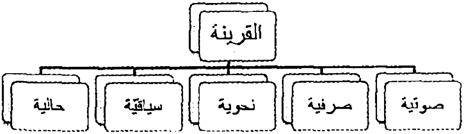
من التفسير بنظرية العامل، ولا يمكننا رفضها دون بديل لأن العلم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحث عن أسباب الظواهر.

ويتبع ابن مضاء في رفضه لنظرية العامل شوقي ضيف، ولكنه لا يقدم تفسيراً بديلاً عن التفسير بنظرية العامل. أما إبراهيم مصطفى فيقرر أن الحركات الإعرابية ليست من أثر عامل بل هي علامات على معان؛ فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة لا تدل على شيء. ويتفق معه في ذلك مهدي مخزومي لكنه يرى أن الفتحة علامة لكون الكلمة ليست مسنداً إليه ولا مضافاً[1]. ويعتبر تمام حسان أن العمل النحوي خرافة، ويجعل فكرة التعليق بديلاً لها فيقول: «وفي رأيي - كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال-أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي».[2] ومصادر القرائن النحوية التي يقررها تمام حسان في كتاب «الخلاصة»، هي النظام الصوتي الذي يقدم للنحو حركات الإعراب، والصرفي الذي يقدم أصل الوضع والاشتقاق، والنحوي يتناول المفردات من حيث علاقتها بالمفردات الأخرى، ودلالة السياق التي تتمثل

(1) انظر: مخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 81.
(2) حسّان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189.

في علاقة المعاني ببعضها، والقرينة الحالية التي تكون من خارج الكلام لأنها دلالة الوضع السائد أثناء التكلم[1]. ويمكننا توضيح ذلك بصورة مبسّطة في الرسم البياني التالي والمستوحى من كتاب الخلاصة النحوية لتمام حسّان:





(1) حسّان، تمّام الخلاصة النحوية، عالم الكتب ط1، 2000م، ص24.

ويطبق تمّام حسّان نظام القرائن النحوية التي تتعدد في نطاق الجملة للكشف عن المعنى، والتي اقترحها بديلاً للعامل في كتابه: «الخلاصة النحوية». وأجدها أكثر تعقيداً من نظرية العامل نفسه.

- إلغاء الإعرابين: التقديري والمحلّي

يختلف النحويون في تحديد مفهوم واحد للإعراب، وتتباين تصوراتهم لاختلاف مفهومهم من غاية الإعراب؛ وللوصول إلى تصور مشترك لأي مصطلح نحتاج إلى الاتفاق على المنطلقات الأساسية لهذا المصطلح من جهة، وعلى طبيعته وكيفيّة عمله من جهة أخرى. ومن خلال تعريفاتهم للإعراب نفهم مدى قبولهم أو رفضهم لفكرة العامل[1]. فالكفوي يعرّف الإعراب عند النحويين القدماء بأنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، ثم يذكر تفصيل لأشكال الإعراب عند عامة النحويين وله معنيان: عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل، ليكون دليلاً عليه؛ فإن لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي؛ وإن منع فإن كان في آخره فتقديري،

(1) انظر: الحجيلان، خالد بن صالح، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، مخطوط (رسالة ماجستير) جامعة الملك سعود، الرياض، 1420 هـ/ 1999 م، ص4.

أو في نفسه فمحليّ. فالمانع من الإعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع في التقديري فإنه الحرف الأخير. ثم المحلي في الأسماء والمضمرات المبنية؛ كالموصولات وأسماء الإشارات والأفعال الماضية والجمل والحروف. والتقديري في الأسماء التي في أواخرها ألف مقصورة[1].

ويبين الزجاجي أهمية الإعراب فيقول: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعِلَتْ حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني؛ فقالوا: ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: ضُرب زيدٌ؛ فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسمَّ فاعلُه، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: هذا غلام زيد؛ فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه. وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو

(1) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998 م، ص 144.

المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالّةً على المعاني»[1].

ويخالفهم في ذلك المستنير قطرب الذي يرى أن الإعراب لا يدل على معان محددة، وإنما كي يستطيع المتكلم إدراج كلامه بسهولة وسرعة لأن التسكين يضطره للتوقف بعد كل كلمة، يقول: «وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان؛ ليعتدل الكلام؛ ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو كلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطؤون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»[2]. ولم يتبع قطرب في رأيه من المحدثين غير إبراهيم أنيس وعبد الرحمن السيّد[3].

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69.

(2) م.ن.، ص70.

(3) الياسري، علي مزهر، الفكري النحوي أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2003 م، ص 402.

ودعا شوقي ضيف إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحليّ؛ يقول: «فلا داعي لأن يقال في مثل: «جاء الفتى»: الفتى فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، ولا في مثل: «جاء القاضي»: القاضي فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، بل يُكتفى في مثل الفتى والقاضي بأن كلاً منهما فاعل فحسب، وأيضاً فلا داعي لأن يقال في مثل: «هذا زيد»: هذا مبتدأ مبني على السكون في محل رفع بل يُكتفى في مثله بأن يقال: هذا مبتدأ فحسب، وبالمثل لا داعي أن يقال في مثل: «زيد يكتب الدرس» إن جملة يكتب الدرس في محل رفع خبر لزيد، بل يُكتفى بأن يقال إنها خبر لزيد»[1]

ويؤكد إبراهيم مصطفى على أن علامات الإعراب دوال على معان في تأليف الجملة وربط الكلام، فالضمة علم الإسناد ودليل على أن الكلمة مرفوعة، يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، والكسرة علم الإضافة، وللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الكلام؛ أما الفتحة عنده لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب[2].

---

(1) ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1982م، ص23.
(2) انظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ص50.

ويتفق معه في ذلك مهدي مخزومي، إلا أنه يرى أن النصب علامة لكون الكلمة خارج نطاق الإسناد أو الإضافة[1]. وقد انتقد عز الدين مجدوب هذا التقسيم وعدّهُ مأزقاً وقعاً فيه، حيث ساوى إبراهيم مصطفى ومهدي مخزومي بين الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل. وللتخلص من هذا المأزق يقترح تقسيم معاني الإعراب تقسيماً ينسجم مع ما يراه النحويون القدماء، ومحصل رأيهما:

- إن الرفع يدل على أن الاسم واقع في الكلام موقع عمدة.
- إن النصب والجر يدلان على الاسم واقع موقع فضلة.

ثم يميّزان بين النصب والجر تميزاً خفيفاً، وهو أن الجر للفضلات التي يفضى إليها جزء الكلام بواسطة حرف. وأما النصب فهو للفضلات التي يفضي إليها جزء الكلام بواسطة حرف أو بلا واسطة[2].

وقد فحص عز الدين مجدوب اعتراضات النحويين المحدثين على العوامل والإعراب، واستدل على أن علامات الإعراب من ثوابت المضمون، وأنه معنى يوجبه ائتلاف الاسم مع وحدات لغوية أخرى سماها النحويون عوامل.

---

(1) انظر: مخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص81.
(2) انظر: مجدوب، عز الدين، المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م، ص290.

الفصل الثاني

اللسانيات الحديثة وتجديد النحو

أثر اللسانيات الحديثة في تجديد النحو

النحو الوظيفي

النحو التعليمي

النحو والحاسوب

اللسانيات الحديثة وتجديد النحو

مدخل

بدأ ظهور (اللسانيات الحديثة) عند العرب في أواخر القرن العشرين، واستمد أصوله ومناهجه من النظريات اللسانية الغربية كعلم حديث متصل بالعلوم الأخرى مثل الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع والرياضيات. وقد كان لظهور اللسانيات بالغ الأثر على دعوات تجديد النحو وتيسيره؛ ونجد ذلك الأثر في منهج البحث في اللغة أو في التأثر بعلم تعليم اللغات. ولكن الاستفادة في المنهج لتنظير نحوٍ عربيّ جاءت محدودة وبجهود فردية، أو كانت مقصورة على جذب الباحثين للنظريات الحديثة للتراث لإعطائها طابع الأصالة، أو أنها لا تخرج من حدود النحو التقليدي بخلاف تغيير ظاهري فقط كما في النحو الوظيفي عند عبد العليم إبراهيم؛ فلم يكن من نصيب كتابه من النحو الوظيفي غير عنوان الكتاب وتعريف المصطلح، وكانت الاستفادة من علم تعليم اللغات لا

تتجاوز نطاق تعليم العربية للناطقين بغيرها وبعض المحاولات والجهود الفردية المعدودة. وفيما يلي تفصيل في اختلاف تأثر الباحثين في تجديد النحو باللسانيات الحديثة مع الوقوف على النحو الوظيفيّ والتعليميّ والحاسوبيّ.

أثر اللسانياتِ الحديثةِ في تجديدِ النحو

بظهور كتاب عبده الراجحي وبحثه عن منهج نحوي جديد، وانتهاءً بكتاب رابح بومعزة في تيسيره تعليمية النحو واستفادته من النظريات اللسانية الحديثة وتقديمه لمشروع مقترح في دروس الجملة والوحدة الإسنادية والوظيفة، يمكننا القول إننا قد تجاوزنا مرحلة النزاع على نظرية العامل إلى مرحلة الاستفادة الفعلية من النظريات اللسانية الحديثة وظهور مؤشرات لنشأة نحو عربي جديد يوافق متطلبات العصر. وعلى حد وصف عبد السلام المسدّي إنما هي مصاهرة بين التراث واللسانيات الحديثة، حيث انكشفت بدعة أن اللغة تترجم عن عقيدة وتنطق باسم قوم هي بالضرورة حاملة لمكونات جينية استثنائية[1]، حيث وجدنا بعضهم يصرّح بأهدافه في التقريب بين التراث اللغوي العربي ومستجدات اللسانيات الحديثة

(1) انظر: المسدّي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الكتاب الجديد المتحدة، ط3، 2009م، ص12.

من خلال عناوين كتبهم، ولكنّ القراءة التي تقدمها لسانيات التراث العربية «لا تخرج عن الرغبة في مواكبة مقتضيات الحداثة، وبذلك هي موقف حضاري غايته إبراز مظاهر المعاصرة في التراث اللغوي، وهي قائمة على نوع من الجذب الأصولي المؤسس على قاعدة جذب الأصل إلى الفرع وهو قياس فاسد»[1].

وينتقد حافظ إسماعيل علوي (عبده الراجحي) فيما اهتدى إليه من مماثلات وعدّ تَقَوُّلاً على النصوص، ومن ثُمّ إصدار الأحكام العامة التي كانت سبباً من أسباب سوء الفَهْم، إذ حاول أن يثبت سَبق النحويين العرب إلى كثير من مبادئ النظرية التوليدية[2].

بينما لا يجد عبد القادر الفاسيّ حرجاً من أن يصرّح بأن معطيات القدماء ناقصة وأحياناً زائفة أو مصطنعة، وأنه قد ساد في أوساط كثير من اللغويين العرب اعتقاد ضمني مفاده أن مشكل المعطيات بالنسبة إلى العربية (القديمة والحديثة على السواء) قد حُل في النحو التقليدي، وأنه يكفي جرد أمهات كتب النحو واللغة القديمة،

(1) انظر: علوي، حافظ إسماعيل، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته)، الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009م، ص184.
(2) انظر: علوي، اللسانيات في الثقافة العربية، ص185.

للاهتداء إلى الضالة المنشودة. لكن لا شيء يبرر موقفاً كهذا[1]. حتى أن بناء نحو للغة العربية القديمة مثلاً، لا يحتاج بالضرورة إلى المعطيات الموجودة في النحو القديم، بل يمكن أن يُستغنى عنها باستعمال النصوص القديمة. ثم يؤكد» أن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال»[2].

ويشير إلى أن الاهتمام اللساني قد انتقل من العناية بوصف اللغة إلى العناية بالنحو، أي من تركيز البحث على تجميع المعطيات وتصنيفها ووصفها إلى التركيز على الأنساق القاعدية في الدماغ البشري في مختلف حالاته الفطرية[3]. كما يؤكد كل من عبد القادر الفاسي وخليل كلفت أن اللسانيات العامة أثبتت كفايتها الوصفية، وهي قادرة على أن تغنينا عن النحو التقليدي وليس هناك ما يمكن أن يشكك في ذلك[4].

واعتماداً على نظرية النحو الكلي الكوني يؤكد خليل كلفت أن النحو واحد في كل اللغات. وفي كل لغة يكون النحو الجمعي

---

(1) انظر: الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص54.

(2) المصدر السابق، ص61.

(3) الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص46.

(4) المصدر السابق، ص57، وكلفت، من أجل نحو جديد، ص19.

هو الأصل والمرجع للنحو، وأن هذه النظرة تجرد النحو التقليدي من أوهامه عن نفسه، وتحرر أفراد الجماعة اللغوية من تقديسهم لهذا العلم بغثه وسمينه، بمنجزاته الحقيقية وبإخفاقاته، من أجل فتح الطريق أمام تطوير علم النحو، وحلّ مشكلاته، وتهيئته لجعل المعالجة الآلية للمعلومات باللغة العربية أمراً سهلاً وميسّراً[1].

(1) انظر: كلفت، من أجل نحو جديد، ص20.

النحو الوظيفي

لا يتجاوز النحو العربي الوظيفي النحو التقليدي تجاوزاً جوهرياً كبيراً، فهو يكتفي بالقواعد التقليدية التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو. «ونقصد بالنحو الوظيفي مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو، وهي ضبط الكلمات، ونظام تأليف الجمل ليسلم اللسان من الخطأ في النطق، ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة، أما النحو التخصصي فهو ما يتجاوز ذلك من المسائل المتشعبة، والبحوث الدقيقة، التي حفلت بها الكتب الواسعة»[1]. ويختلف النحو الوظيفي عن التقليدي في أن النحو العربي التقليدي يهتم بالعلاقات المنطقية المفسرة لتركيب المفردات، ولم يهتم بالمعاني المتحققة من استخدام اللغة.

ويُنسب النحو الوظيفي إلى المدرسة الوظيفية أو الاتجاه

---

(1) إبراهيم، عبد العليم، النحو الوظيفي، دار المعارف، القاهرة، 1969.

الوظيفي الذي ظهر في مدرسة براغ (Prague School)، وهي مدرسة لا تختلف كثيراً عن المدرسة البنيوية الوصفية في وصف اللغة، لكن هذه المدرسة تجاوزت الوصف، واهتمت بالتفسير الوظيفي اهتماماً يفوق اهتمام المدارس الأخرى المعاصرة لها اهتماماً لا ينفصل عن دراسة النظام اللغوي نفسه، فركزت على كيفية استعمال اللغة بوصفها وسيلة اتصال يستعين بها أفراد المجتمع لتحقيق أهداف معينة. والتحليل النحوي الوظيفي للجملة لديهم ينحصر في بيان الوظائف التي تؤديها اللغة في البيئة اللغوية[1]. ويعد الدكتور أحمد المتوكل مؤسس المنحى الوظيفي في العالم العربي[2].

---

(1) انظر: العصيلي، عبد العزيز بن إبراهيم، علم اللغة النفسي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2006 م، ص98.

(2) من مؤلفاته في ذلك: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1986، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، الرباط: منشورات عكاظ، 1989، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، الرباط: منشورات كلية الآداب، 1993، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، الرباط: دار الأمان، 1995، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، الرباط: دار الأمان، 1996، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، الرباط: دار الأمان، 2001، الوظيفية بين الكلية والنمطية، الرباط: دار الأمان، 2003، المنحى الوظيفي =

وقد كان منطلق تعميق النحو الوظيفي في ألمانيا هو حقيقة أن بحث النحو منذ عشرات السنين في حالة حركة وأزمة، وتعثر تلك الحال على تعبير لها في صياغات مثل: نهاية النحو، ومخاطر النحو، والنحو في مفترق الطريق (فايسجربر). والنحو الوظيفي يدركها من جهتين: من جهة قصور النظرية النحوية وقصور مناهج الدرس النحوي المعاصر من جهة أخرى. وانطلاقاً من أن المناهج الحالية للدرس النحوي لن تؤدي النتائج المرجوة، أراد النحو الوظيفي أن يتغلب عليها. والنحو الوظيفي ليس مسألة منهج تدريسي فحسب بل هو في المقام الأول مسألة موقف نظري تجاه المعطيات النحوية واللغوية بوجه عام[1].

ويناقض النحو الوظيفي الطرائق المعروفة في تعليم اللغة من خلال التدريب على، لأن النحو الوظيفي ليس غاية في ذاته بل الأرجح بشكل مشدد لهدف هداية الطلاب إلى تمكن لغوي عمليّ إلى حد بعيد[2]. وبذلك تفرق نظرية النحو الوظيفي بين أربعة أنماط للجملة:

= في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، الرباط: دار الأمان، 2006.

(1) هلبش، جرهارد، تاريخ علم اللغة الحديث، ت. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2003م، ص307.

(2) المصدر السابق، ص319.

- جملة الفعل : يرسم لوحة
- جملة الحدث : يستيقظ
- جملة السمة (الصفة) : الفتاة نشيطة
- جملة الترتيب : الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية

ولكن التوازي المفترض بين الحال وبنية الجملة لا يصدق دوماً، مثلاً جملة (يعاني المرض) في النحو الوظيفي هي جملة فعل، ولكن من الناحية المادية لا تعبر بلا شك عن أي فعل[1].

واستناداً إلى النظرة الوظيفية للغة «فإن المتعلم يركز على فهم المعنى فهماً حقيقياً ووظيفياً، بدلا من حفظ الأشكال والقوالب اللغوية وتكرارها، حتى تبنى لدى المتعلم كفاية لغوية تجعله يفهم قواعد اللغة فهماً يمكنه من إنتاج جمل وعبارات غير محدودة»[2].

(1) هلبش، جرهارد، تاريخ علم اللغة الحديث، المصدر السابق، ص325.
(2) المصدر السابق، ص108.

نشأ النحو أصلاً لغرض تعليمي في المقام الأول، فمن دخل الإسلام جديداً من غير العرب لزمه تعلّم العربية وقوانينها؛ لأنها متعلقة بالركن الثاني من أركان الإسلام ولا تصح الصلاة بدونها، ثمّ أُلِفتّ فيه المصنفات حتى إذا طالت مسائله وتشعبت صعبت على طالبيه؛ فاختصروها في كتب موجزة، فلما أوجزوها استغلقت على الأفهام فعادوا وشروحها. وحتى القرن العشرين لا يزال النحويون يوجزون ويشرحون. يؤكد ابن خلدون أن كثرة المؤلفات في العلوم عائقة عن التحصيل؛ وأنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته كثرة المؤلفات واختلاف الاصطلاحات في التعاليم وتعدد طرقها ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك، كما أن كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم مخلة بالتعليم؛ لأنه باختصار الألفاظ وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة يصير عسراً على الفهم.[1]

---

(1) انظر: ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج1، ص531، 532، 533.

كي يستطيع المتعلم تعلم لغة ما، لا بدّ له من معرفة قواعدها لأننا بطبيعة الحال لا نتكلم بمفردات اللغة منفصلة، بل إن المفردات تنتظم مع بعضها بموجب قواعد معينة بعضها عام مشترك بين لغات الأرض كافة، وبعض الآخر خاص بكل لغة على انفراد؛ وتعتبر الجملة هي الوحدة الرئيسة للتواصل، وهذه القواعد هي ما نطلق عليه النظام النحويّ، وهي قواعد في غاية التعقيد[1]. وقواعد اللغة موجودة في دماغ المتكلم. واللغة ليست كذلك بل تبدو وكأنها ظاهرة عارضة يمكن تصورها كما نريد، نظراً لتعدد العوامل والظواهر التي يمكن أن تدخل في تخصيصها»[2].

والنحو آلة وصف تركيب اللغة وقوانينها، فمن أراد تعلّم اللغة لا يلزمه أن يوغل في دراسة قواعدها؛ يقول ابن خلدون: «والعمر يقصر عن تحصيل الجميع على هذه الصورة فيكون الاشتغال بهذه العلوم الآلية تضييعاً للعمر وشغلاً بما لا يعني، وهذا كما فعل المتأخرون في صناعة النحو وصناعة المنطق وأصول الفقه»[3].

ويعلل ابن خلدون ضرورة عدم اشتغال متعلمي اللغة بالنحو

---

(1) خرما، نايف، و حجاج، علي، اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها، عالم المعرفة، الكويت، يونيو، 1988م، ص9.
(2) الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص46.
(3) ابن خلدون، المقدمة، ج 1، ص537.

وتفريعاته كي لا تكون مقصداً يشغل طالب اللغة عن اللغة ذاتها بطلب النحو «لأنهم أوسعوا دائرة الكلام فيها، وأكثروا من التفاريع والاستدلالات بما أخرجها عن كونها آلة وصيرها من المقاصد،... وهي أيضاً مضرة بالمتعلمين على الإطلاق، لأن المتعلمين اهتمامهم بالعلوم المقصودة أكثر من اهتمامهم بوسائلها؛ فإذا قطعوا العمر في تحصيل الوسائل، فمتى يظفرون بالمقاصد؟»[1].

وهكذا نجد أن ابن خلدون يؤكد أن إتقان اللغة بقواعدها لا علاقة له باستظهار قواعد اللغة وتتبعها في مظانها، فهي مجرد آلة واصفة للغة. وذلك ما تؤكده كثير من نظريات النحو التعليمي الحديثة؛ حيث يؤكد تشومسكي أن الذي يقود الطفل إلى استنتاج قواعد اللغة ويمنعه من الافتراضات الخاطئة هو الفطرة اللغوية التي تتحكم فيها القواعد العامة الكلية بواسطة العقل[2].

وتختلف طرائق تعليم اللغة في ضوء علم تعليم اللغات، وأقدمها الطريقة التقليدية المتبعة في تعليم اللغة عن طريق حفظ القواعد والإلمام بها نظرياً، وتعليم الطالب خصائص اللغة الهدف، ولهذا

---

(1) ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص537.

(2) انظر: العصيلي، عبد العزيز إبراهيم، النظريات اللغوية والنفسية وتعليم اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1999 م، ص94.

يصرف المعلم معظم وقته في الحديث عن اللغة بدل الحديث بها[1]. وأحدث طريقة في تعليم اللغات هي الطريقة التواصلية التي تمنع تدريس القواعد اللغوية بأي شكل من الأشكال[2].

وفي تطبيق الطريقة التواصلية يؤكد (A.J.Hoge) معلم اللغة الإنجليزية أنه لا حاجة لدراسة النحو لإتقان اللغة، بل إن دراسة النحو تؤثر سلباً على تعليم اللغة؛ لأن الطالب إذا تعلّم القواعد يتجه تفكيره نحو تحليل اللغة بدلاً من الحصول عليها. وإن أسوأ الطلاب هم الذين يتعلمون اللغة عن طريق القواعد، بل إن (A.J.Hoge) يدعو لإحراق كل كتب النحو التي لدى متعلم اللغة لأن التفكير في النحو يعيق عن الطلاقة في الحديث. وإذا أردت أن تتكلم بشكل تلقائي وسريع يجب ألا تشغل نفسك بالتفكير في قواعد اللغة. وبذلك فإن دراسة النحو ليست فقط دون جدوى، بل إنها تشكل عائقا عند المحادثة؛ لأنك حينما تفكر في النحو وتركيب الجمل وأنت تتحدث فإن ذلك يبطئ من سرعة تحدثك، ويؤدي ذلك أيضاً إلى تراجعك في تعلم اللغة. ويمكن لمتعلم اللغة بهذه الطريقة أن

---

(1) العصيلي، عبد العزيز إبراهيم، طرائق تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2002 م، ص35.

(2) انظر: خرما، نايف، و حجاج، علي، اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها، ص211.

يتقن قواعد اللغة أكثر من غيره من خلال قصص قصيرة مسموعة ومقروءة تتحدث عن أحداث في أزمنة مختلفة. ومع تكثيف السماع والتجاوب مع المعلم على تساؤلات بسيطة متدرجة ومكثفة، يستطيع الطالب أن يتقن تطبيق قواعد النحو تلقائياً كالطفل تماماً في إتقانه للغته الأم دون حاجته لدراسة النحو[1]. وقد نجحت هذه الطريقة مع مئات الطلاب حول العالم في إتقان اللغة الإنجليزية للناطقين بغيرها في حين فشلت معهم الطرائق الأخرى.[2]

كما طبّق الدكتور عبد الله مصطفى الدنّان الأسلوب التواصلي على الصغار في تعليم اللغة العربية الفصحى، وقد قدّم برنامجاً للتدريب طبّق بنجاح تامّ في الكويت (في دار الحضانة العربية)، وفي سوريا (في ستّ من رياض الأطفال)، وفي الأردن (في المدارس العصريّة)، وفي البحرين (في مدرسة الحكمة الدوليّة النموذجيّة)، كما أنّه يطبّق حالياً في مدارس دار الفكر بجدّة - المملكة العربية السعودية، ويتميّز البرنامج باعتماده الأسلوب الوظيفي التواصلي لإتقان اللغة الهدف، كما يتميّز بتعدد محاوره،

---

(1) A.J. Hoge, The Effortless English Club, (CD-ROM),San Francisco, n.d.

(2) انظر شرح طريقة A.J. Hoge في تعليم اللغة ص 77.

وسهولة تطبيقه، وتعلّق المتدربين به نتيجةً للفائدة التي يلمسونها منذ الأسبوع الأول للتدريب، وهو يركّز على مهارة المحادثة في المقام الأول، أمّا المهارات الأخرى فتعطى بالمقدار الذي يخدم الجانب الشفهي من الأداء اللغوي[1].

وعلى ذلك إن كان الهدف من تدريس النحو لتلاميذنا إتقان اللغة العربية فإنه أمر عديم الجدوى، في المراحل الأولى على وجه الخصوص. وقد يكون من المفيد دراسة النحو للمراحل المتقدمة كنوع من الرياضة الذهنية. إن مشكلتنا في تعليم النحو في مدارسنا أننا نحفظّهم القواعد حفظاً وهم لم يتقنوا العربية بعد لِبعد الشِقّة بين العاميّة التي نتحدثها وبين اللغة التي نقرأها ونكتبها. ومن الضروري تغذية عقل الطالب أولاً بالنصوص اللغوية السليمة، ثم تعليمه القواعد التي تحكم هذه اللغة؛ إذ إن اللغة لا تتقن من خلال دراسة نحوها، بل يتم إتقانها عن طريق ممارستها بشكل يومي بالسماع والقراءة والمحادثة والكتابة، وهو مشابه لما كان العرب يفعلونه مع

(1) الدنّان، عبد الله مصطفى، في بحثه: (إعداد المعلّم وتدريبه على تعليم اللغة العربية الفصحى في المرحلة الابتدائية) قدّمه إلى (ندوة تعليم اللغة العربية في المرحلة الابتدائية-الواقع والتطلّعات) المنعقدة في وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 24-21 ذي القعدة 1420هـ الموافق 27/ 2 – 2000/ 3/ 1م.

أبنائهم. فإذا أرادوا أن يتقن أحد أبنائهم العربية فإنهم يرسلونه إلى البادية. وقد كان الوليد بن عبد الملك لحّاناً، فقرر والده عبد الملك بن مروان أن السبب في ذلك ليس لأنهم لم يعلموه قواعد العربية، بل لأنه أضرّ به حبُّهم له فلم يلْزِموهُ البادية[1].

(1) انظر: ابن عبد ربه، احمد بن محمد، العقد الفريد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1999م، ج2، ص292.

إن أيَّ دعوة في تجديد أي علم من علوم اللسان في عصرنا يجب أن تكون مرتبطة بتقنية الحاسوب، ولا نعني بذلك علاج مشاكل حوسبة رسم الحرف العربي والطباعة والتخزين فقط، بل حوسبة قوانين اللغة؛ القوانين الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والنصيّة والتداولية. وهذا مما يزيد تعقيد إشكالية النحو المزمنة إذ «إننا نشكو من أزمة لغوية حادة تلطخ جبيننا الحضاري؛ أزمة على جميع الصُعد تنظيراً وتعليماً نحواً ومعجماً استخداماً وتوثيقاً إبداعاً ونقداً. وجاءت تكنولوجيا المعلومات لتضيف إلى هذه الأزمة بعداً فنياً متعلقاً بمعالجة اللغة العربية آلياً بواسطة الكمبيوتر»[1]. وباتت مطالب معالجة اللغة العربية آلياً تمثل عنصر ضغط، ومصدر

(1) علي، نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، 2001 م، ص240.

أمل في الوقت نفسه، لإعادة النظر في منظومة النحو العربي من جذورها، فقد توافرت الأسباب، ودانت الوسائل، وبات الأمر في أمسّ الحاجة لهزة نحوية عنيفة[1].

ومن الضروري في تيسير النحو للحاسوب تحديد المنطلقات التأسيسية، وهي مجموعة المعايير والمقاييس المعتمدة لدى النحويين. وبذلك يلزم التخفيف من تعددية الآراء النحوية بالتواضع على قواعد كلية مستمدة من استقراء اللغة في مصادرها الطبيعية[2]. فقد تاهت المعالم الرئيسة للنحو العربي خلال السعي إلى التصدي للتفصيلات الهامشية، والاستغراق في محاولة فهم وتفسير شواذه وشوارده[3].

ويرى رأفت الكمّار أنَّ من المعارف التي يحتاجها محوسب اللغة معارف موجودة في النحو التقليدي عن العامل والمعمول. فالعامل ومعموله يرتبطان بقواعد النحو المذكورة في كتب النحو والتي يمكن اشتقاقها في صورة معارف لتمثيلها، وعلاقة

---

(1) انظر: علي، نبيل، اللغة العربية والحاسوب، تعريب، 1988 م، ص371.
(2) انظر: أبو هيف، عبد الله، مستقبل اللغة العربية: حوسبة المعجم العربي ومشكلاته اللغوية والتقنية أنموذجاً مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد 93 و94، 2004م.
(3) علي، نبيل، اللغة العربية والحاسوب، ص348.

العامل بمعموله إما علاقة تقديم وإما تأخير، والترتيب بين العامل والمعمول يخضع إلى قواعد النحو وقوانينه [1].

في حين يؤكد نبيل علي أن أسلوب توصيف قواعد النحو بالطريقة التقليدية لا يلبي مطالب معالجة اللغة آلياً بواسطة الكمبيوتر؛ لأنه يعتمد طريقة إعطاء الأمثلة. «وقد كانت قواعد النحو فيما سبق تُحدد عن طريق إعطاء أمثلة من حالات الاطراد والشذوذ وشروط الجواز والتفصيل وما شابه. ومن البدهي أن هذه الأمثلة مهما تعددت لا يمكن أن تغطي لانهائية التعابير اللغوية»[2].

وتتطلب المعالجة الآلية الحكم على صحة التعبير اللغوي من عدمه، وذلك لا يتأتى لنا من خلال أمثلة، مهما كثرت فهي تظل محدودة العدد بحكم طبيعتها. مع أخذنا في الاعتبار أن نظم المعالجة الآلية لا بد أن تتعامل مع اللغة على اتساعها، أي على أساس من لانهائيتها، وذلك ما يحدث في النحو التوليدي حيث تصاغ قواعد النحو في صورة قواعد رياضية يمكن من خلالها توليد العدد اللانهائي من التعابير اللغوية المسموح بها في اللغة.

---

(1) انظر: الكمّار، رأفت، الحاسوب وميكنة اللغة العربية، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2006 م، ص452.

(2) علي، نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، 2001 م، ص270.

تماماً كما تولـد معـادلات المتواليات العدديـة والهندسية العدد اللانهائي من سلاسل هذه المتواليات[1]. ولكن المولّد النحوي (syntactic Generator) قد يقوم بتوليد جمل سليمة نحوياً، ولكنها خطأ من الناحية الدلالية، فلذلك يحتاج المولّد النحوي أن ينصهر معه علم الدلالة وعنصرا المقام والسياق من أجل الحصول على جملة سليمة من حيث البنية السطحية والعميقة[2].

ومع ظهور اللسانيات الحاسوبية صارت قضيتنا أكبر من تجديد النحو أو تيسيره؛ فغياب صيغة رسمية للنحو العربي تشكل تحدياً يواجه حوسبة اللغة العربية فقد «أصبحنا في حاجة إلى نظرة شاملة تتجاوز حدود الخطاب اللغوي الراهن من قبل اللغويين وأئمة المجامع، أو من قبل نقاد الأدب والتربويين والإعلاميين. فقد باتت إشكالية اللغة العربية من المحورية والشمولية والتعقد بحيث يستحيل تناولها انطلاقاً من منظور التخصص الضيق أو النظرة الاجتماعية القاصرة ومن الخطورة والأهمية بحيث يصعب إرجاؤها أو تناولها من دون إستراتيجية واضحة للإصلاح اللغوي

---

(1) علي، نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، المصدر السابق، ص270.
(2) انظر: الكمّار، الحاسوب وميكنة اللغة العربية، ص441.

الشامل. وذلك في إطار خطة قومية أكثر شمولاً لإعداد مجتمعاتنا العربية لدخول عصر المعلومات»[1].

تشكل حوسبة اللغة العربية أهمية كبيرة لتنوع المجالات التي يمكن استخدام الحاسوب فيها لخدمة اللغة؛ مثل استخدام الحاسوب في الإحصاء اللغوي والترجمة الآلية، وميكنة المعاجم وتحليل النصوص وقراءتها، والفهم الآلي للنصوص وتلخيصها وتصحيحها إملائياً ونحوياً، وتعليم اللغات. والمجالات التي يخدم فيها الحاسوب اللغة في ازدياد، ولكنه يحتاج لمن يخدمه من اللسانيين الذين يقدمون للمبرمج صيغة رسمية لقوانين اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والنصيّة والتداولية.

---

(1) علي، نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص235.

خاتمة

يؤكد الباحث كاصد الزيدي «أنه على الرغم مما صنّف من مؤلفات لإصلاحه وتيسيره قديماً وحديثاً، وما أُلِّفَ من لجان العصر الحديث، إلا أن المشكلة لا تزال قائمة كما هي ولا تزال الصيحات والشكاوى تتكاثر من النحو وصعوبته وجفافه»[1]. وذلك ما أذهب إليه أيضاً لأسباب تجلت خلال البحث الذي يخلص إلى أن دعوات تجديد النحو التي لم تنفك من فكرة ابن مضاء القرطبي في إلغاء العامل والإعراب التقديري مع بعض التغيرات الطفيفة لكل دعوة، وقد كانت مجرد رفض وإلغاء دون تقديم تفسير علميّ أفضل مما قدّمه القدماء. ويمكننا إيجاز أسباب فشل دعوات تجديد النحو فيما يلي:

---

(1) الزيدي، كاصد ياسر، مشكلات النحو بين القديم والحديث، مجلة الدراسات اللغوية، مج 1، ع2، (ربيع الآخر، جمادى الآخر 1420 / يوليو-سبتمبر 1999 م) ص 204.

1. الخوف من كل ما هو جديد واعتباره خطراً يهدد القرآن ولغته، لأن رفض قوانين القدماء أو انتقادها والتي وضعت أصلاً لضبط اللسان من اللحن في القرآن، يعدّ في حدّ ذاته لدى بعض اللغويين مؤامرة مقصودة.

2. غياب الدقة في النقد العلمي، ويتضح ذلك في رفض الوصفيين لفكرة التفسير الإعرابي بالعامل مع فشلهم في تقديم ما هو أفضل من ذلك.

3. اتهام بعضهم للقدماء بالقصور أو السخرية مما قدموه بطريقة استفزت المنافحين عن كل ما هو قديم، فصارت قضية تجديد النحو معركة يشارك فيها اللغويون وغيرهم.

4. كانت الجهود المقدمة فردية ومتفرقة وتعالج مشكلات سطحية أكثرها إلغاء وحذف ورفض بدعوى تيسير تعليمية النحو.

5. محاولة بعضهم إضفاء طابع الأصالة التراثية على أي نظرية جديدة في محاولة لجذب النظرية الحديثة نحو التراث وإبراز أوجه التشابه مع التعسّف والإفراط في التأويل رغبة في إعطاء التراث مظهر المعاصرة، وبذلك لم تحصل الفائدة بل يؤدي أحياناً إلى سوء الفهم.

ولكنهم وإن فشلوا في تجديد النحو فعلياً إلا أنهم كسبوا زمام المبادرة، وقدّموا أفكاراً مفيدة في ضرورة إعادة النظر للنحو القديم، فليس القِدَم قداسة تمنع من الانتقاد، وإن كانت نظرية العامل تعدّ عبقرية للخليل في عصور قديمة؛ فإنها لا توافق عصرنا اليوم في ظل الانفجار المعرفي والتقني الذي يتطلب صيغة واضحة ودقيقة ومضبوطة للنحو دون كثرة شذوذ أو خلاف لمعالجة اللغة آلياً. فقد أصبح تجديد النحو والاستفادة من اللسانيات الحديثة والمساهمة فيها أيضاً ضرورة ملحّة تفرضها روح العصر للحاق بركب الحضارة ولتعليم أبنائنا عربية تجمعهم، ولتعليم العربية للناطقين بغيرها، وتقديم قوانين واضحة ودقيقة لما يتطلبه حقل اللسانيات الحاسوبية.

تختلف طرائق تعليم اللغة في ضوء علم تعليم اللغات وأقدمها الطريقة التقليدية المتبعة في تعليم اللغة عن طريق حفظ القواعد والإلمام بها نظرياً، وتعليم الطالب خصائص اللغة الهدف، ولهذا يصرف المعلم معظم وقته في الحديث عن اللغة بدل الحديث بها، وأحدث طريقة هي الطريقة التواصلية التي تمنع تدريس القواعد اللغوية بأي شكل من الأشكال. وهذه إحدى تجارب الطريقة التواصلية.

إي جي هوق أستاذ تعليم اللغة الإنجليزية للناطقين بغيرها. يعيش في سان فرانسيسكو في ولاية كالفورنيا. بدأ تعليم اللغة الإنجليزية قبل إحدى عشرة سنة، وكان في بداية تدريسه للغة معلماً تقليدياً يدرّس اللغة بالطريقة التقليدية عن طريق الكتب والنصوص الانجليزية المعتادة كأي معلم آخر. ولسوء الحظ كانت نتيجة تعليمه في الطلاب غير مُرضية، إذ كان الطلاب يتحدثون بصعوبة،

وكان تعلمهم صعباً وغير تلقائي. عندها أحس الأستاذ هوق بالفشل في طريقته في التعليم، فقد كان الطلاب مجتهدين ومثابرين وقد بذل قصارى جهده معهم في التدريس.

قرّر أن يجد طريقة أخرى في تعليم اللغة بشكل أسهل وأسرع، يكون فيها تعلّم اللغة بصورة أسهل، وبدون بذل الجهد في الاستظهار والحفظ ومحاولة تطبيق القواعد اللغوية المدونة في كتب تعليم اللغة.

وقد عقد العزم على أن يجد طريقة أخرى لتعليم اللغة تساعد الطالب على تحدث اللغة بسهولة وسرعة وتلقائية، ثم بدأت رحلة البحث في الكتب والمقالات التي تتحدث عن تعليم اللغة، ونال شهادة الماجستير في تعليم اللغة الإنجليزية كلغة ثانية، وتوصل إلى تقنيات ذات نتائج مذهلة في تدريس اللغة الانجليزية، فجرّبها على المجموعات التي يدرسها وكانت النتائج مذهلة. أخذت لغة الطلاب تتطور بشكل سريع، وتحدثهم باللغة صار أفضل، إضافة إلى أن التدريس بهذه الطريقة أسهل للطالب وللمدرّس.

تعتمد هذه الطريقة سبع قواعد أساسية يجب على متعلم اللغة اتباعها:

القاعدة الأولى: (تعلّم المفردات من خلال العبارات).

كي تتعلم مفردات اللغة لا بد من تعلمها من خلال العبارات، لاتتعلمها أبداً من خلال قوائم منعزلة عن سياقها في نص معين. وإن حفظ المفردات ومعانيها منعزلة عن سياق نصي، غير مفيد وهي طريقة قديمة وغير مجدية وتستهلك جهد الطالب ووقته دون فائدة؛ فسرعان ما ينسى الطالب ما حفظه. ويمكن أن تجد العبارات التي تتعلم منها المفردات ومعانيها وتتذكرها بسهولة ويسر في القصص القصيرة واللغة المتحدثة الحقيقية. لأن تذكر العبارات أسهل من تذكر المفردات، خصوصاً إذا كانت العبارة متعلقة بقصة. وعند تعلّم الطالب للعبارات فإنه يتعلم أكثر من مفردة في العبارة الواحدة؛ وبذلك تثري لغته بصورة أسرع.

وعن طريق العبارات يتعلم الطالب أيضاً قواعد اللغة وكيفية استخدام العبارات استخداماً صحيحاً، ولن يحتاج الطالب أن يتذكر قواعد اللغة ويشغل تفكيره أثناء تحدثه بها، بل يكون استخدامه تلقائياً وسهلاً وصحيحاً، كالطفل تماماً حينما يتعلّم لغته الأم، فإنه لا يدرس القواعد والمفردات بل يتعلم اللغة من والديه من خلال العبارات، وأحياناً لا يكون الطالب يعرف أنه يتعلم قواعد اللغة من خلال العبارات، ولكنه يكتسب معلومات إضافية من قواعد التركيب دون أن يحس بذلك، ودون أن يبذل أي مجهود. ومع تعلّم

المفردات من خلال العبارات يتطور استخدام الطالب للقواعد واللغة، ويفهم معاني المفردات بصورة جيدة وسريعة.

خلاصة: يجب التخلص من عادة حفظ المفردات ومعانيها من خلال قوائم، لأنها تستهلك جهداً ووقتاً ولا تساعد أبداً في تعلّم اللغة. تعلمها فقط من خلال عبارات مفيدة.

القاعدة الثانية: (لا تَدْرس قاعدة النحو أبداً).

لأن التفكير في قواعد اللغة يعيق الشخص عن الطلاقة في حديثه، وإذا أردت أن تتكلم بشكل تلقائي وسريع يجب أن لا تشغل نفسك بالتفكير في قواعد اللغة. فدراسة قواعد اللغة ليست فقط دون جدوى، بل إنها تشكل عائقاً عند المحادثة وفي تطوير اللغة؛ لأنك حينما تفكر في قواعد اللغة وأنت تتحدث فإن ذلك يبطئ من سرعة تحدثك، ويؤدي ذلك أيضاً إلى تراجعك في تعلم اللغة.

القاعد الثالثة: (تعلم اللغة من خلال أذنيك لا من خلال عينيك).

تعلّم اللغة لا يتم من خلال قراءة النصوص الصعبة أو عن طريق حفظ القواعد من الكتب؛ إنما يكون من خلال استماع اللغة أولاً وهو الأهم في تعلم أي لغة.

ويكون الاستماع إلى مقاطع صوتية سهلة ومفهومة، ولا تستمع أبداً إلى قصص أو محادثات لا تفهمها؛ لأن ذلك سيكون من دون جدوى.

ولا يعني ذلك إهمال القراءة نهائياً ولكن المقصود هو أن تركز على الاستماع أولاً ثم تأتي القراءة في المرحلة التالية، إذ يجب أن يقضي الطالب وقتاً أكبر في الاستماع وتكرار ما يسمعه من قصص ومحادثات إلى عشر مرات ثم ينتقل بعد ذلك لقراءة نفس القصة أو المحادثة، شرط أن تكون القصة أو المحادثة مفهومة للطالب وإلا سيكون ذلك كله من دون جدوى.

القاعدة الرابعة: (كرر الاستماع واستمع بهدوء).

تعلّم اللغة ببطء وعمق، لا تحفظ قوائم مطولة للمفردات مع معانيها لأن ذلك لن يفيدك بشيء في استخدامها وسوف تنساها بسرعة، إن السر في الطلاقة في المحادثة هي بتكرار الاستماع إلى المحادثات التي تجعلك تتعلم العبارات والمفردات بعمق وهدوء.

ليس كافياً أن تعرف الكلمة ومعناها لأن ذلك لن يعينك على تذكرها مرّة أخرى، وأفضل طريقة لتعلم الكلمات هو من خلال تكرارها في عبارات مختلفة، وتكرار سماعها في اليوم ثلاث مرات خلال عشرة أيام.

القاعدة الخامسة: (تعلّم قواعد اللغة من خلال القصص القصيرة).

استخدم القصص القصيرة، وهذه هي أقوى وسيلة لتعلم قواعد

اللغة بيسرٍ؛ لأنك ستتعلم حينها القواعد بشكل تلقائي من خلال القصص القصيرة؛ مثلاً بعض القصص يكون زمنها الماضي فتتعلم حينها قاعدة الفعل الماضي، ومن خلال تحويل القصة ذاتها إلى الزمن الحاضر يتعلم الطالب قواعد الفعل المضارع أو المستقبل وهكذا، وبذلك تتعلم عدداً كبيراً ومختلفاً من قواعد اللغة من خلال هذه القصة، ولست محتاجاً في ذلك إلى معرفة مصطلحات النحو وقواعده، لأنك إن تعلمت اللغة بهذه الطريقة ستتعلمها تلقائياً وتتحدثها كالطفل الذي يتعلم لغته الأم من المجتمع المحيط به. والمدهش في ذلك أنك بهذه الطريقة ستتعلم قواعد اللغة بصورة أسرع مما لو تعلمتها من خلال كتب القواعد. إن هذه الطريقة قوية وبسيطة وناجحة، وتستطيع بها تصحيح أي خطأ في قواعد اللغة بشكل تلقائي.

القاعدة السادسة: (تعلّم اللغة الحقيقية المتحدثة).

توقف عن تعلّم اللغة من خلال الكتب، تعلّم اللغة الحقيقية المتحدِّثة، إسمعها ثم اقرأها.

يقول الأستاذ هوق: قد تقضي أكثر من أربع سنوات في تعلّم اللغة ومع ذلك لا تفهم على متحدثي اللغة الأصليين، لماذا؟ إن الخطأ لا يكمن فيك؛ إنها الطريقة التي تتعلم بها، لأنك تحفظ اللغة

من الكتب ولم تتعلم اللغة الحقيقية التي يتحدثها أهل اللغة، فإذا أردت أن تفهم متحدثي اللغة الأصليين توقف عن دراسة اللغة من الكتب والصوتيات المصنوعة؛ استمع فقط للغة الحقيقية.

إن التعلم عن طريق الاستماع للغة المتحدثة الحقيقية يجعلك تتعلم اللغة بصورة أسرع وتتحدثها بصورة أسهل وبكل تلقائية وبدون جهد.

القاعدة السابعة: (استمع إلى القصص القصيرة وأجب عن الأسئلة).

والمقصود بذلك أن تفهم ما تقول، فلا تسمع وتردد بالطريقة التقليدية كالببغاء دون فهم أو إدراك للمعنى؛ ومن أسوأ الطرق في تعليم اللغة أن يتحدث المعلم والطلاب يرددون ما يقول دون تفكير حتى لو كانوا يفهمون ما يرددون إلا أنهم سيرددونه من دون تفكير، وبالتالي سيكون من دون جدوى، لذلك من الأفضل التركيز في استماع قصص قصيرة وبسيطة جداً والإجابة عن أسئلة بسيطة جداً، ثم تكرار الأسئلة بطرائق مختلفة، ومع العديد من الأسئلة المتنوعة السهلة السريعة التي تجعل الطالب يفكر بالسؤال ذاته يجيب بسرعة نتيجة لسهولة الأسئلة، وبذلك يتعود الطالب على التحدث بصورة تلقائية وبدون إبطاء، ولن يفكر حينها في القواعد وتركيب الجملة مما يبطئ من سرعة تحدثه.

ويضع الأستاذ برنامجاً متكاملاً لتعلم اللغة الإنجليزية عبارة عن ثلاثة أقسام؛ القسم الأول عبارة عن خمسة مستويات والقسم الثاني أربعة مستويات والقسم الثالث تسعة مستويات، وكل مستوى يحتوي مجموعة من القصص القصيرة التي تكون في البداية سهلة ثم تتدرج في زيادة المفردات الجديدة؛ وكل البرنامج دروس سماعية مع أسئلة سهلة ومتنوعة وشرح لمعاني المفردات بطرق متنوعة عن طريق الأسئلة، وإضافة نسخة مكتوبة من القصص لكل درس. ويستغرق هذا البرنامج ستة شهور لإنهائه. ويشترط عليك أن تستمع الدرس الواحد سبع مرات حتى تضمن فاعليته. وأظن أن هذه الطريقة ستنجح بالفعل لو طبقناها في تعليم أي لغة لأي شخص سواء كانت اللغة الأم أو لغة ثانية أجنبية؛ وهي تركّز في الأساس على الاستماع إلى الغة الحقيقية والقصص البسيطة وفهمها وتكرار ذلك، وترك كتب القواعد لأنها تشتّت الذهن وتفسد على متعلم اللغة.

المراجع

- إبراهيم (عبد العليم)، النحو الوظيفي، دار المعارف، القاهرة، 1969م.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح.محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، دت.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، سر صناعة الإعراب، تح. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985م.
- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد الحضرمي)، دار القلم، بيروت، ط5، 1984م.
- ابن رشد (القاضي أبو الوليد)، الضروري في صناعة النحو، ت.منصور علي عبد السميع، دار الفكر العربي، ط1، 2002م.
- ابن عبد ربه (احمد بن محمد)، العقد الفريد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1999م.
- ابن مضاء (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي)، الردّ على النحاة، تح.شوقي ضيف، دار المعارف، 1982 م.

- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. مازن المبارك، محمد علي حمد الله دار الفكر، دمشق، 1985 م.
- أبو هيف (عبد الله)، مستقبل اللغة العربية: حوسبة المعجم العربي ومشكلاته اللغوية والتقنية أنموذجاً، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق العددان 93 و94، 2004م.
- الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، دت.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985م.
- أسرار العربية، تح. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.
- أوزون (زكريا)، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، رياض الريس، بيروت، ط1، 2002م.
- بسندي(خالد بن عبد الكريم)، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية)، مجلة الخطاب الثقافي، العدد الثالث، 2008م.
- بشر (كمال)، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، 1999م.

- بومعزة (رابح)، تيسير تعليمية النحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور النظرية اللغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2009م.
- الجرجاني (علي بن محمد بن علي) التعريفات،تح. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ.
- الجواري (أحمد عبد الستار)، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، المجمع العلمي العراقي، 1984م.
- الحجيلان (خالد بن صالح)، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، مخطوط (رسالة ماجستير)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1420 هـ، 1999م.
- حسان (تمام)، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2004م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2004م.
- الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م.
- حسن (عباس)، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، دت.
- خرما (نايف)، وحجاج (علي)، اللغات الأجنبية تعليمها وتعلّمها، عالم المعرفة، الكويت، 1988م.
- الراجحي (عبده)، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1997م.

- الزجاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، ت. مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط5، 1996م.
- الزيدي (كاصد ياسر)، مشكلات النحو بين القديم والحديث، مجلة الدراسات اللغوية، مج1، ع1، ربيع الآخر، جمادى الآخر 1420/ يوليو- سبتمبر 1999م)
- السامرائي (إبراهيم)، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، 1968م.
- السّراج (أبو بكر محمد بن سهل)، الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.
- سيبويه (أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تح. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، دت.
- السيّد (عبد الرحمن)، النحو العربي بين التطوير والتيسير، مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، ج70، مايو- 1992م.
- السّيد (محمود)،ابن رشد والضروري في صناعة النحو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ع. 8، ج.3
- السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)، أخبار النحويين والبصريين، ت. طه الزيني ومحمد خفاجي، مكتبة مصطفى البابي، مصر، ط1، 1955م.

- صاري (محمد)، تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟، بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م.
- الصيداوي (يوسف)، الكفاف، دار الفكر، دمشق، 2006م.
- عبد الغني (أحمد عبد العظيم)، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة، القاهرة، 1990م.
- عرفة (محمد أحمد)، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، دن.، دت.
- العصيلي (عبد العزيز إبراهيم)، النظريات اللغوية والنفسية وتعليم اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1999م.
- طرائق تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2002م.
- علم اللغة النفسي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2006م.
- علوي (حافظ إسماعيل)، اللسانيات في الثقافة العربية (المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقِّي وإشكالاته، الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009م.
- علي (نبيل)، اللغة العربية والحاسوب، تعريب، 1988م.
- الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، 2001م.
- عمايرة (خليل أحمد)، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، 1985م.

- عمر (أحمد مختار)، البحث اللغوي عند العرب مع دارسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م.
- عيد(محمد)، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1989م.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، 2000م.
- فؤاد (زكريا)، التفكير العلمي، عالم المعرفة، 1978م.
- القوزي (عوض حمد)، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، 1981م.
- الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني)، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية.
- عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.
- كلفت (خليل)، من أجل نحو جديد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2008م.
- الكمّار(رأفت)، الحاسوب وميكنة اللغة العربية، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2006م.
- مجدوب (عز الدين)، المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م.

- مخزومي (مهدي)، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، ط2، 1986م.
- المسدّي(عبد السلام)، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الكتاب الجديد المتحدة، ط3، 2009م.
- مصطفى (إبراهيم)، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1922م.
- الملخ (حسن خميس)، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، ط1، 2001م.
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط1، 2001م.
- المهيري (عبد القادر)، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.
- هلبش (جرهارد)، تاريخ علم اللغة الحديث، ت. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2003م.
- الورّاق (أبو الحسن محمد بن عبد الله)، تح.محمود جاسم الدرويش، المرشد، الرياض، ط1، 1999م.
- الياسري (علي مزهر)، الفكري النحوي أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2003م.
- A.J. Hoge, The Effortless English Club,(CD-ROM), San Francisco, n.d

فهرس المحتويات

يناقش هذا الكتاب مشكلات النحو ودعوات تجديده. ويجيب عن تساؤلين مهمين:

هل أزمة النحو العربي من النحو ذاته أو من طبيعة اللغة العربية؟ وما الأسباب التي جعلت من النحو العربي معقداً مستعصياً على الفهم؟

ثم يستعرض أثر اللسانيات الحديثة في تجديد النحو من منظور النحو الوظيفي، والنحو التعليمي، والنحو الحاسوبي، في محاولة للإجابة عن تساؤلين مهمين آخرين: هل اللسانيات الحديثة قادرة على أن تغنينا عن النحو التقليدي؟ ثم هل من الضرورة تجديد النحو العربي بالاستفادة من معطيات اللسانيات الحديثة لتيسير النحو التعليمي ولحوسبة اللغة العربية؟

د. جنان التميميّ، المملكة العربية السعودية.

صدر لها: *مفهوم المرأة بين نص التنزيل وتأويل المفسرين*، *دار الفارابي*، 2012.

9953 719368